من لسانيات الجملة ونحوها إلى لسانيات النص ونحوه

أ. د. خالد عبد حربي أ. م. د. حسين نوري محمود

سعد رفعت سرحت

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

ملخص البحث

تبنى هذا البحث (تجاوز حدود الجملة) موضوعاً للدراسة، يتناول فيه الباحث طبيعة النقلة الكبرى التي شهدها علم اللغة الحديث، المتمثلة بتجاوز حدود البنية اللغوية (= الجملة) إلى البنية اللغوية الكبرى في الاشتغال على المعطى اللغوي، فقد رأى هذا الاتجاه في (النص) أكمل صورة يتم من خلالها عملية التواصل اللساني، بحيث جعل منه موضوع بحثه الأول، من أجل الكشف عن القوانين الشمولية للغة، ومحاولة الربط بين أطراف العملية الاتصالية. وفي ظل هذه الاعتبارات وقف البحث على مفهوم الجملة عند اللسانيين والنحويين – عرباً وغربيين – ووقف على أشكال الجمل وصورها، قبل أن ينتقل الى مفهوم لسانيات النص، والحديث عن هذه النقلة الكبرى وملابساتها في الأوساط اللسانية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيّد المرسلين محمد، وعلى آله الطيّبين الطاهرين وأصحابه الغرّ الميامين.

أمّا بعد، فقد شهد علم اللغة الحديث(= اللسانيات) انعطافة كبيرة تمثلت بانتقال ثقل الدرس اللساني من تبنّي (الجملة) باعتبارها الأداة المفضّلة في التحليل، الى تبنّي فضاء رحب يتجاوز الجملة وحدودها الضيّقة، ذلكم هو الفضاء النصي، الذي يحتاج تكوينه وتحليله الى تضافر كل أطرف العملية الاتصالية: من مرسل ومرسل اليه والسياق وغير ذلك، بغية تكوينه وتحليله.

على أن هذه النقلة الكبرى لاتعني، بالضرورة، تجاوز حدود الجملة تجاوزآ سافرآ يوقعها في الظلّ، بقدر ما هي تصحيح للمسار اللغوي الذي ينبغي أن ينطلق، في عمله، من نظرة مغايرة عما كان عليها علم اللغة قديمآ،وصولآ الى ما كان عليها البنائيون والتوليديون وغيرهم، الذين جعلوا من الجملة نهاية المطاف ولم يتجاوزوا بنظرتهم حدودها، ولم يطالوا غيرها مما يصاحبها في بنية المعطى اللغوي.

هذا، وقد استقام البحث على فصلين: يشتمل أوّلها على خمسة مباحث، ويشتمل الثاني على أربعة مباحث، لتكون خطّة البحث النهائية على هذا النحو:

- الفصل الأول (الجملة عند النحويين واللسانيين)
- توطئة
- المبحث الأول: الأساس المعجمي للجملة.
- المبحث الثاني: الجملة عند النحاة العرب.
- المبحث الثالث: الجملة عند الغربيين (من القواعد التقليدية الى المناهج اللسانية)
- المبحث الرابع: الجملة عند اللغويين العرب المعاصرين.
- المبحث الخامس: تصنيف الجملة (الأشكال والصور)
- الفصل الثاني (من لسانيات الجملة الى لسانيات النص)
- المبحث الأول: مفهوم لسانيات النص.
- المبحث الثاني: مفهوم النص ومكوناته.
- المبحث الثالث: من لسانيات الجملة الى لسانيات النص.
- المبحث الرابع: بين لسانيات الجملة ولسانيات النص.
- الخاتمة
- هوامش البحث
- مصادر البحث ومراجعه.

الفصل الأول
الجملة عند النحويين واللسانيين

توطئة:

ينبغي قبل الشروع بتناول النقلة الكبيرة التي شهدتها الحقول اللسانية،من لسانيات الجملة الى لسانيات النص، أن نبرز مفهوم الجملة، لأن مصطلحاتها وأدواتها لا تزال ذات فاعلية في المجال النصي، وقبل الخوض في ذلك – أيضا– لابد أن نأتي الى مسلّمة تفيد بأنّه (ليس للجملة تعريف متفق عليه عند النحويين العرب شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين القدماء والمحدثين)[١]. وقل ذلك،أيضا، عن الغربيين،إذ لم يتوصلوا إلى طرح تعريف واف للجملة، ((فما زالت هناك معايير مختلفة لجمليّة الجملة، دون الاعتراف بصراحة، بأنها تعريفات نهائية، بل كونها أساسا لتوحيد تناول موضوعها))[٢].

المبحث الأول : الأساس المعجمي للجملة

يقول ابن فارس:((الجيم والميم واللام أصلان)أحدهما تجمع وعظم الخلق، والثاني الحسن))[٣].والذي يعني البحث، هنا، الأصل الأول، وان كنّا نرى فيهما أصلا واحدا، ذلك أن تجمع وعظم الخلق، مؤدّ الى التمام والكمال، ونقض للنقص، ومن ثم تحصيل ل(الحسن)...فالجملة، اذاً،من (جمل)، فقولك(جمل الشئ جمعه، والجميل: الشحم يذاب ثمّ يجمل، أي يجمع)[٤] وهي كذلك (جماعة الشئ، وأجمل الشئ: جمعه عن تفرقة)[٥].

وقولك (أجملت الشئ، وهذه جملة الشئ، وأجملته: حصلته ومنه قوله تعالى:(وقال الذين كفروا لولا نزّل عليه القرآن جملة واحدة) [الفرقان ٣٢][٦]. ومنه أيضا (الجمالات) جمع جمالة: وهي حبال السفن يجمع بعضها الى بعض، وجعل منه قوله تعالى: (جمالات صفر)[المرسلات ٧٧][٧].

ويستخلص ممّا ذكر أن الجملة تدل على معنى الجمع والتحصيل وعظم الخلق، بعد ضمّ الأشياء بعضها الى بعض عن تفرقة، ولعل الجملة بهذه المعاني، قد خطرت ببال واضع

المصطلح، حين استعارها لكل عنصر لغوي تجمعه بعنصر آخر علاقة إسناد، فالنحاة يريدون بالإسناد (الضم) أي ضم أو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى.[٨] وكلام الأزهري، الذي ينقله ابن منظور في اللسان، دليل على هذا،((قال الأزهري: كأن الحبل الغليظ سمّي جمالة، لأنها قوى كثيرة جمعت، فأجملت جملة، ولعلّ (الجملة) اشتقت من جملة الحبل)) [٩]وهنا يتجلى الجامع بين المدلول الاصطلاحي للجملة وبين مدلولها اللغوي.

المبحث الثاني: الجملة عند النحاة العرب

تناول الأقدمون من النحاة، مصطلح الجملة، يشاركه في المحتوى والمضمون مصطلح آخر يلتبس به – أول الأمر – التباسا يفضي،استعمالا، إلى أنهما واحد، ذلك هو مصطلح (الكلام) وسنرى كيف يتداخلان حد الترادف بينهما،.يقول سيبويه، في نص مؤسّس، تحت باب (المسند والمسند إليه): ((وهما {– المسند والمسند إليه –} ما لا يغني واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بدآ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه – {الخبر }–، وهو مثل قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء))[١٠].

يجعل سيبويه من (الإسناد) مفهوما مركزيآ في بنية الكلام (=الجملة)، ولم يأت بشي فيه إشارة الى الإفادة. والإشارة الواضحة في هذا النص، عدا مركزية الإسناد، هو استعماله الكلام مكان الجملة، ويتضح ذلك في قوله:(ما لا يجد المتكلم....)، إذ لم يعرف مصطلح الجملة إلا في زمن المبرّد، فعنده استعملت (الجملة) استعمالا اصطلاحيا، مع أن الفرّاء يعدّ البداية، أو المرحلة المبكرة غير المستقرة لتحول (الجملة) من الاستعمال اللغوي الى الاستعمال الاصطلاحي [١١].

فمن استعمالات المبرّد مصطلح الجملة، قوله في المقتضب ((وإنما كان الفاعل رفعا، لأنه هو والفعل (جملة) يحسن عليها السكوت، وتوجب بها الفائدة للمخاطب...))[١٢].

غير أن المصطلح لديه، لا يزال يتداخل مع (الكلام) بآية ذكره لزوم الفائدة بها للمخاطب، وحسن السكوت عليها. ويستمر هذا التداخل إلى عهد غير قريب من زمن المبرد،

لولا أن ابن جني يورد مصطلح (الكلام) في سياقات يعبر به،ضمنا، عن تمييزه بين الاثنين، ففيه يقول ((أما الكلام، فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل) نحو:،زيد أخوك،وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد)).[١٣]فقوله:(ويسمّيه النحويون الجمل)لا يعني انه قائل ومقرّ بترادفها، وإنما يذكر زعم النحويين، فهو، اذآ، في مقام التنويه وليس في ذلك إقرار، فالكلام، إذا كان عند النحويين جملآ، فانّه عند ابن جني ((الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها))[١٤]. ويؤكد أن الكلام ((واقع على الجمل دون الآحاد))(١٥). وحصرا – الجمل المستقلة بنفسها،المستغنية في الدلالة عن غيرها،أما الجمل المكتفية بالإسناد دون الإفادة، فلا أثر لها في كلامه،سوى ما نوّه به من ان ذلك من صنيع النحاة[١٦].

وممّن لم يفرق بين (الكلام والجملة) الزمخشري، حيث جعلهما واحدا، وذلك في قوله)(الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشير صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق عمرو، ويسمّى جملة))[١٧].

ويشهد الخطاب النحوي عند المتأخرين تعديلا في توجهه لمفهوم الجملة، فقد فرّق النحاة المتأخرون بين الجملة والكلام، معمّمين الأول على الثاني، كون الأول لا يشترط فيه الإفادة، وكون الإفادة في الثاني شرط، فابن يعيش يرى أن (الكلام) ((عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها،فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها))[١٨].

إن نظرة متأنية في هذا النص، كافية – إذا ما قورن بنص ابن جني – ليكون صدى لما قاله أبوالفتح عن (الجمل الغانية بغيرها والمستقلة بنفسها).

والحال كذلك عند رضي الدين الاستراباذي، فعنده ((الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أولا.... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودآ لذاته، فكل كلام وجملة ولا ينعكس))[١٩].

ولم يأت ابن هشام بشئ يزيد على ما قاله ابن يعيش والرضي،من أن الكلام شرطه الإفادة بخلافها، أما نظرته المغايرة عمّن سبقوه، فتظهر في تقسيماته للجملة، من حيث بساطتها.وتركيبها،وقد أوجد للجملة أقساما لم يعهدها من سبقوه.

وخلاصة ما يريد النحاة بالجملة، أنهم لم يشترطوا فيها الإفادة، فهي اعمّ من الكلام، لهذا كانت عند المتأخرين مركبا من (مسند ومسند إليه) سواء أفادت أم لم تفد، كما هو الحال في جملة الشرط والقسم والصلة[٢١]. فجاء جلّ اهتمامهم بعلاقة الإسناد، وغضّوا الطرف عن غير المسند والمسند إليه في بنية الجملة، فكانوا بذلك قد حذوا حذو المناطقة ونظرتهم إلى (العبارة) التي لابد لها من عنصرين: (الموضوع) الذي يقابل (المسند إليه) عند النحويين، و(المحول) الذي يقابل (المسند)، ولم يكن هذا النحو كافيا في إظهار العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد، وتحديد طبيعة الكلام.[٢٢].إن قيام نحو الجملة على الإسناد،يعدّ شكلاً من أشكال الاهتمام بالجانب الشكلي للغة، إذ لم تنصرف عنايتهم الى غيرها، فاستوقفتهم صحة الإسناد وألهتهم عن العناصر الباقية في بنيتها،كالمتعلقات والفضلات،فكان أن لم يعنوا بربطها بالمضمون الدلالي،لان دراستهم ((كانت تحليلية لا تركيبية، أي انها كانت تعنى بمكونات التركيب، أي الأجزاء التحليلية فيه أكثر من العناية بالتركيب نفسه))[٢٣].

وبذا كان نحو الجملة الأثير إلى نفوسهم،ما جعلهم يعمّمون الجملة على (الكلام)،حتى ((أصبح النحو العربي يقوم على الجملة الواحدة))[٢٤].إذ رأوا في ذلك من لوازم سلامة اللسان العربي،ومن أنجع السبل في تعليم الناشئة،يقول صبحي إبراهيم الفقي: ((وإذا كان النحو العربي، وغيره، قد انطلقوا من نحو الجملة وانحصرت التحليلات النحوية في هذا الإطار، فان هذا ليس قصورا فيها، وإنما هو راجع إلى الأسباب التي من أجلها ثمّ القيام بتقعيد اللغة، فقد كان من أهمها الرغبة في تقويم اللسان في نطق الجملة، ومن ثّم كان الاهتمام بالقواعد التي تضمن سلامة الجملة بمستوياتها المختلفة))[٢٥].

إن الإصرار على جعل الجملة هي الوحدة الكبرى للتحليل، وعدم اللجوء الى (الكلام) يدلنا على استحواذ المنهج الشكلي على منهج النحاة في التحليل، لأن مصطلح الجملة ((يوحي بمنهج أكثر شكلية،يأخذ طبيعة هذه العناصر،وعلاقاتها البنيوية في

الاعتبار،وهذا هو السبب في أن من الممكن الحديث عن الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية،على حين لم يستخدم أي نحوي _على الإطلاق–...مصطلح (الكلام الاسمي)أو (الكلام الفعلي)))[٢٦].

ولعل حصر التحليل في هذا الإطار _مع شئ من نجاعته_قد أضلّ على الكثير الترابط العلاقي بين الجمل المتلاحمة،وأضاعت عليهم بيان دلالتها الدقيقة.وبخاصة،وأنهم لم يحددوا الفرق بين الجمل التعليمية التي تستعمل للتمرين النحوي وبين الجمل التي تقطّع من (نص)لغوي،بوصفها جزء منه [٢٧].

هذا،وينبغي _وقد جاء الحديث على الكلام والجملة والإسناد والترابط العلائقي بين الجمل_أن نطرح سؤالا، كان لابد منه في هذا المقام، وهو: هل الجملة في الدرس النحوي كانت نهاية المطاف، بحيث لم تتعد إلى غيرها من الجمل ؟

الذي لا يُختلف فيه أن الجملة وحدة قياس،ووحدة كبرى للتحليل، ولكن هذا لم يلجمها عن أن تتجاوز إلى غيرها. فالذي يبطل هذا الزعم، حدسياً، هو أدنى اطلاع على أبواب النحو العربي، الذي لم تقف كل أبوابه عند الجملة الواحدة رغم سيطرة نحو الجملة عليها.ونؤثر،هنا،أن نبين كيف كان التعامل النحوي مع الجمل في ظل سيادة الجملة الواحدة، والتحليل الشكلي، اللتين عمّا مباحث النحو العربي.

نرى – لضبط بيان هذا التعامل – أن النحاة يتعاملون مرة مع الجمل الناقصة، ومرة مع جمل تامة، ومرة تتعدى إلى غيرها من الجمل، فلنطلق،إذا، على الوجه الأول من أوجه تعامل النحاة مع الجمل (نحو الإسناد). ونطلق على وجه التعامل الثاني (نحو الجملة الواحدة) وعلى الثالث (نحو الجمل)[٢٨]. دون أن نعني أن هذه الصعد لم تتفاعل ولم تتداخل فيما بينها.

أما (نحو الإسناد)، فيلاحظ حين جعل النحاة من (الإسناد) مقولة محورية في بناء الجملة. وتحليلها، ولم يعولوا على العناصر الأخرى فيها، بل نظروا إليها نظرة هامشية، ويتضح دلك في قول ابن أبي الربيع:(ما تطلبه الجملة ببنيتها فهو عمدة، وما تطلبه بمعناها فهو فضلة))[٢٩]. ما يعني أنّ بنية الجملة لا تشترط الإتمام، إلا إذا أريد بها معنى، ولما كان هذا النحو (نحو إسناد) لا(نحو معنى) نظر إلى العناصر المتممة في الجملة بعين هامشية ثانوية،

بدليل أن الأمثلة المستعملة في الكلام والجمل وتعريفاتها، كانت مكتفية بكلمتين، يراد بهما مجرد إتمام علاقة الإسناد،و لذا جاءت بعضها مقطعة عن متمّماتها، على نحو ما ترى عند سيبويه في باب المسند والمسند إليه، اذ يأتي بمثال يتشوف قارؤه إلى تمامه، وهو (ذهب عبد الله.....)[٣٠].

أما (نحو الجملة الواحدة) فنريد به الجملة التي اكتملت كل عناصرها من عمد وفضلات (المنصوبات والمتعلقات)، ففي أبواب المنصوبات وما يتصل بها، كالحال والتمييز والمفاعيل والاستثناء، وغير ذلك، لم يسع النحاة إلا أن يركزوا على (المعمول) و(العامل) أكثر من تركيزهم على مقولة (الإسناد)، فمن هنا جاء تعاملهم مع جمل تامة.

أما (نحو الجمل) فيتضح حين وجد النحاة أن بعض الجمل لا تكتمل إلا بجمل أخرى تجاورها، فرأوا أن بعض الجمل تقوم مقام المفردات، فكان هذا هو الباعث على فتح باب للجملة، فالنحاة (لم يتعرضوا لموضوع إعراب الجمل في بداية النشأة الأولى للنحو العربي))[٣١]. ويضاف إلى ذلك باب العطف،إن لم نقل باب التوابع برمته، اذ تناول النحاة في باب التوابع، وبخاصة العطف وعلاقات الربط بين الجمل، حتى ان البلاغيين في مبحث (الفصل والوصل) الذي يعد أبرز ملامح (نحو النص) في التراث العربي،((اضطروا إلى أن يمزجوا كلامهم بكلام النحاة في أبواب مثل العطف والاستدراك))[٣٢]. والاستئناف وغير ذلك وتطبيقه على علاقات الجمل فيما بينها.فالإعراب، إذا،اضطر النحاة إلى تجاوز الجملة الواحدة، وسواء كان إعراب جمل أم إعراب مفردات في الجملة واحدة.

وما أن نأتي الى جهود معربي القرآن الكريم والشعر العربي، حتى نرى أنهم بلغوا النصّ آخره، وهو ما أدى بالدكتور حسني عبد الجليل الى قوله: (فان المعربين للشعر والقرآن الكريم كانوا اقرب لنحو النص منهم لنحو الجملة، على الرغم من هيمنة سلطان نحو الجملة عليهم))[٣٣].

وهنا–إذ نؤكد تجاوز النحو العربي لفضاء الجملة الواحدة– لا يمكن الادعاء بأن النحو العربي لم يكن (نحو الجملة الواحدة)، إذ الجملة((هي الوحدة الكبرى التي تعمل فيها آلية التحليل النحوي الأساسية التي أنشأها التراث العربي....))[٣٤]. كما لا يمكن الادعاء أن

تجاوزهم الجملة الواحدة إلى غيرها من الجمل، قد ألغى السيطرة التحليلية الشكلية، بدليل أنهم لم يعقدوا بابا للجملة ودلالتها، لأن النحو كان عندهم (نحو إعراب)لا (نحو دلالة..)[٣٥]. ولكن حالما تداخل هذا النحو مع حقل الأصول والبلاغة، عقد قران (الشكل) على (الدلالة) و (الصيغ) على (المعاني) و (اللغة) على (الوظيفة). وتكاملت النظرة الى اللغة، وعند ذاك استقامت.

المبحث الثالث: الجملة عند الغربيين (من القواعد التقليدية الى المناهج اللسانية)

لم يكن ما توصّل إليه الدرس النحوي التقليدي في الغرب كافيا لتحديد طبيعة الكلام ووصف وسائل تحليله بصورة علمية تعتمد الوقائع اللغوية في المقام الأول[٣٦]. ففي النحو التقليدي – يقول ديفيد كرستيال– عرفت الجملة تعريفا فلسفيا تنصّ على أن الجملة تتكون من طرفين هما: الموضوع (**subject**) الذي يعادل(المسند إليه) عند نحاتنا القدامى، والمحصول (**predicate**) الذي يخبر عن الموضوع، ويعادل(المسند) في النحو العربي، كما أن هناك قواعد تقليدية عرفت الجملة، بأنها ((التعبير التام للفكرة الواحدة))(٣٧) فالذي يفنيك عن هذا التعريف،هو صعوبة تحديد ماهية الأفكار، فمثلا أن كلمة(البيضة)–كما يقول كرستيال– تستطيع أن تعبر عن فكرة، ولكنها لا تعبر عن جملة تامة، ومثلا أن التعبير(أغلقت الباب لأن الجو بارد) يعد جملة واحدة ولكننا يمكن أن نحلله إلى فكرتين.

لذلك سعت المدارس اللسانية الحديثة إلى التعمق في تحليل بنية الجملة بمنأى عن النزعة المنطقية والميول الفلسفية في تحديد كنهها، وإيجاد سبل ناجحة في تحليلها، وهكذا كان مبحث الجملة بانتظار شوط جديد من التحليلات على يد الوصفيين حين غيروا مسار البحث اللغوي التقليدي ذي الميول المعيارية والمنطقية، واحلّوا مكانها التحليل الوصفي المنضوي تحت شعار (اللغة في ذاتها ولذاتها). يعرف(فرديناند دي سوسير) الجملة بأنها:((عبارة عن تتابع من الرموز، وأن كلّ رمز يسهم بشي من معنى الكلّ، لهذا فكل عنصر رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وبما بعده))[٣٩]. تجد أنه لم يستثن بهذا التعريف أي عنصر من عناصر الجملة، ولم يركّز على عنصر دون آخر، فكل رمز له وظيفته داخل هذه البنية الائتلافية.

ثـمّ يطلـق (سويسـر) علـى تتـابع الرمـوز وارتباطهـا داخـل الجملـة مصـطلح (**syntagmatic**) أي (التتابع) ويطلق على علاقة دخول الرمز الواحد في علاقة مع كل الرمـوز التـي يمكـن أن تشـغل المكـان المعـين للرمـز، مصـطلح (**paradigmatic**) أي الاستبدال، ويمكن تمثيل هده الثنائية بالترسيمة الآتية:

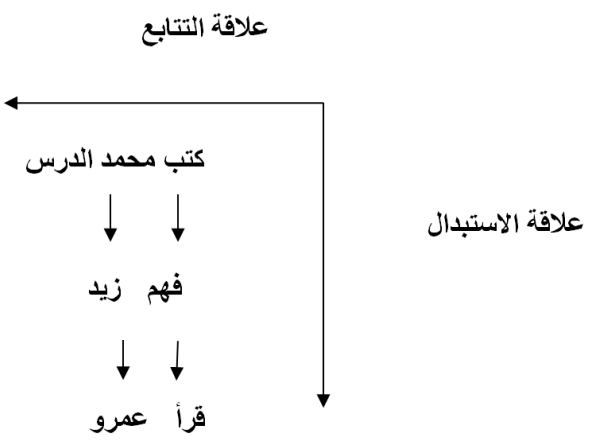

إن فكرتي (التتابع والاستبدال) اللتين جاء بهما رائد اللسانيات الحديثة وادخلهما ضـمن ثنائياته، ظلّتا أساسا لمن أعقبه من الوصفيين، وقد استثمرتها كل الاتجاهات البنيوية المعنية بتحليل البنية مكتفية بنمطيتها ورتايتها، غاضّة النظر عمّا تؤديه من دلالة، ومن هذا المنطلق يعرّف (بلومفيلد) الجملة تعريفا شكليا صارما على أنها ((عبارة شكل لغوي مستقل وغير متضمّن في شكل لغوي آخر، وفقا لمقتضيات التركيب النحوي))[٤١]. ويعرفها (هوكيت) بأنها ((عبارة عن شكل لغوي، لا يؤلف مركبا مع أي شكل لغوي آخر وهي بعبارة أخرى (مكّون) وليس (مكوّنا))[٤٢].

فهذان التعريفان يتمسكان بفكرة الاستقلال واقتضاء قواعد التركيب الشكلي، ويسقطان من حسابهما فكرة التمام. بأن تعتمد الجملة على سابقتها أو لاحقتها، ما يعني أن الجملة عند هذا الاتجاه هي نهاية المطاف في الدرس النحوي، فهذا الاتجاه ينطلق في دراسته من تمييز يعقده بين (الشكل الحاوي) و (المحتوى الكلامي) ويجعل من الأول، دون الثاني،موضوع تحليله، ف(بلومفيلد)– مثلا ينظر بنزعته التعليمية إلى اللغة من حيث إنها صياغة

وسائل التعبير الإنساني ويهمل دراسة الدلالات التي هي – بنظره– لا تدخل ضمن اهتمامات ألألسني ولا ضمن كفاءته العلمية، فتحليل الدلالات التي تكوّن معرفتنا بالأشياء لا يتمّ عن طريق الدراسة الألسنية بل يندرج ضمن اهتمامات علم النفس، وهو يستند بصورة عامة على مفهوم الشكل لتصنيف مؤلفات الكلام (المباشرة والنهائية) ويحدد العناصر اللغوية نسبة الى موقعها وتوزيعها في سياق الكلام(٤٣).

أما الجملة في النحو التوليدي التحويلي، فإنها– يقول شومسكي: ((ما تحتوي على سلسة من الأدلة النظمية، يجري توليد كل واحد منها من قبل الأساس في المكون النحوي))(٤٤). والمراد بالأدلة النظمية، أن لكل تركيب لغوي بنيتين، هما: (البنية العميقة والبنية السطحية)، فالأولى منهما ترتبط (بالكفاءة اللغوية) للمتكلم/ المستمع المثالي، وتمثل ((الأساس الذهني المجرّد لمعنى معيّن يوجد في النص ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التركيب رمزا لذلك المعنى وتجسيدا له، وهي النواة التي لابدّ منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي))(٤٥).

ويرى (شومسكي) أن هذه البنية ((وان لم تكن ظاهرة في الكلام، هي الى حدّ كبير أساسية لتفهمه ولإعطائه التفسير الدلالي))(٤٦). أما (البنية السطحية) أو البنية الظاهرة، فإنها ترتبط بقاعدة (الأداء الكلامي) وتعدّ انعكاسا للبنية الأولى (العميقة) وتتمثل هذه البنية في التتابع الكلامي أو ترتيب الوحدات الصوتية الذي يردّ الى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي والى شكليه المقصود والمدرك، وتحدّد هذه البنية التفسير الصوتي للجمل(٤٧). وفيما بعد أدخل شومسكي البعد الدلالي في نظريته.أما العملية النحوية – عند شومسكي– في إنتاج الجملة تقوم على الجمع بين المكون الأساس والمكون التحويلي ضمن ما يسمى بالمكون التركيبي المسؤول عن توليد الجمل النحوية ويمكن توضيح ذلك في المراحل التالية:

١– يولّد المكون التركيبي، بدء، من المستوى التوليدي (البنية العميقة للجملة).

٢– يحوّل المكون التركيبي، عن طريق المستوى التحويلي هذه البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال قواعد الإضافة والحذف والنقل والقلب.

٣- يقوم المكون الدلالي بإعطاء التفسيرات الدلالية من خلال القواعد الدلالية التي تضّم معاني الأركان اللغوية المختلفة من أجل إنتاج التمثيل الدلالي ألمركبي.

٤- يقوم المكون (الصوتي) بتمثيل البنية السطحية للجملة عبر القواعد الصوتية لإنتاج التمثيل الصوتي. ويمكن تمثيل هده العملية بالشكل التالي:.[٤٩]

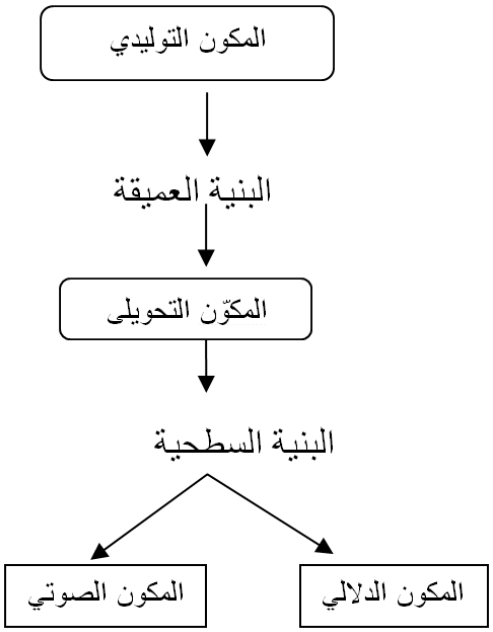

ويُذكر أن هذا المنهج يعدّ من أشهر مناهج البحث اللغوي الحديث وبخاصة على مستوى التراكيب النحوية، إذ يجعل هذا المنهج من الجملة أعلى مستوى في الدراسات اللغوية بحيث لا يمكن أن تبدأ الدراسة لا بأصغر منها ولا بما فوقها، ذلك أن المستوى الأساس لديه هو المستوى التركيبي، أما المستويان الآخران– الصوتي والدلالي – فإنهما تابعان مفسرّان للمكون الأساس، ومن هنا كانت الجملة عند التحويليين مكوّنا، وليست (مكوّنا) كما هو الحال عند التوزيعين[٥٠].

وتبعا لذلك (يشير كثير من الدارسين إلى أن محاولة شومسكي تعد المحاولة القوية والأخيرة للدفاع عن هذا الاتجاه (نحو الجملة) وعن هذا الإرث اللغوي الذي تربعت الجملة على عرشه ردحا من الزمن))[٥١].

هذا وتقف (مدرسة براغ) بمنحاها الوظيفي،من بين هذه الاتجاهات،متبنية التحليل الذي يربط النظام النحوي بكيفية توظيف هذا النظام لأداء المعاني بحيث يراعى في هذا النظام كل أطراف العملية التواصلية تأكيداً على العلاقة الحميمة التي تجمع البنية النحوية والصرفية بالوظائف الدلالية والتواصلية، فكانت نظرتهم للجملة نظرة تركيبية سياقية وليست شكلية تحليلية، الأمر الذي جعلهم قاب قوسين أو أدنى من نحاة النص لو أنهم شفعوها بنظرة أخرى يتجاوزن بها ما توقفوا عنده.

وهنا سنقف عند التحليل الذي تبناه أحد أعلام هذه المدرسة وهو (ماتسيوس) الذي ينهض منظورة للجملة ((على أن المستوى النحوي والصرفي من جهة،والمستوى الدلالي من جهة أخرى يتفاعلان خلال عملية الاتصال اللغوي ممّا ينتج ما يسمى بالمستوى الكلامي))[٥٢].

ثم نلاحظ أن (ماتسيوس) لم يقم تحليل الجملة على (الإسناد) بالمعنى الكلاسيكي)لان بنية الإسناد في منظوره،ان لم نقل في المنظور الوظيفي،غير ثابتة[٥٣]. فعناصر النظام اللغوي تقدم كلها ((الوظيفة التي يقصدها المتكلّم مجتمعة، إذ لايستقل عنصر واحد بأداء الوظيفة، وإنما تتضافر العناصر جميعا للأداء ما يريد المتكلم))[٥٤]. فمفاهيم (المسند) (والمسند إليه) تختلف عمّا هو متعارف عليه في الوعي اللغوي ((فمصطلح (موضوع) لديهم يعادل (المسند)وهو ما ينبغي التحدث عنه، ومصطلح (محمول) يعادل (المسند إليه) و هو ما أخبر عنه الموضوع. وعليه فانه لا علاقة للمسند والمسند إليه بأي اعتبار نحوي، فكل منهما قابل لأن يقوم بأي وظيفة نحوية كأن يكون فعلا أو فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا...الخ،فالمسند يأتي أولا، لأن المرء يبدأ كلامه بالمعلومة المعروفة ثم يأتي بالمسند إليه، الذي يحمل خلاصة الكلام المقصود، فقوله تعالى: (المال والبنون زينة الحياة الدنيا)[الكهف ٤٦] يتضمن مسندا وهو (المال والبنون) ومسندا إليه وهو قوله (زينه الحياة الدنيا). والمسند – بهذا المفهوم– لا يتقدّم إلا لغرض جذب الانتباه إلى عنصر معين في الجملة. ومثال ذلك قولك (الوفد الرياضي الصيني وصل إلى البلاد ليلة أمس) جوابا عن السؤال (أي وفد وصل إلى البلاد أمس؟) فتجد أن (الوصول) معلوم وكذلك سائر المتعلقات به، على حين أن الجديد من

المعلومات هو تعين الوفد الذي وصل، ولذا يتعين أن (المسند إليه) هو قولك (الوفد الرياضي الصيني) وأن (المسند) هو قولك (وصل إلى البلاد ليلة أمس) وذلك على اعتبار الجدّة والتعيين[٥٦].

فاهمّ ما يراعى عن الوظيفيين في اشتغالهم هو الدلالة والتواصل،ولذا ادخلوا في الحساب كل العناصر الائتلافية في المنطوق، فقد يشتمل المسند والمسند إليه على أكثر من جملة،نحو (الأمير دخل من البوابة وسار بمحاذاة السور)، فلفظة (الأمير) هي المعلومة المعروفة هي المعلومة المعروفة للسامع، وذات قيمة إخبارية منخفضة، ولذا تعيّن أن تكون(مسند) أمّا المعلومة الجديدة أو المتصلة لدى السامع وذات القيمة الإخبارية العالية هي بقية الائتلافات التي تلت لفظ(الأمير) رغم طولها.

فالجملة – من هذا المنظور– تعتمد المعلومات الموزعة فيها للحكم على طرفيها ولم تعتمد عنصرا دون آخر، بل أشركت كل العناصر في هذا الحكم، وهكذا وان ألزمها ذلك تجاوز حدودها الى التي سبقتها أو التي تليها.

المبحث الرابع (الجملة عند اللغويين العرب المعاصرين)

أما موقف المعاصرين من الجملة، فانّه لا يختلف كثيرا عن سابقيهم في عدم اتفاقهم على مفهوم واحد، فهم من نحويين ولسانيين، مثأثرون بأحد الاثنين: امّا النحاة العرب، أو الوصفيين الغربيين. فمن مساو بينها وبين الكلام ومن مميّز بينهما،فالإستاذ عباس حسن – تحت عنوان يكشف فيه عن مذهبه في الترادف بينهما– يقول: ((الكلام أو الجملة: ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل))[٥٨]. على حين يشايع الدكتور فاضل السامرائي المتأخرين من النحاة من أن الجملة والكلام مختلفان، فبعد أن يسرد أقوال النحاة، نسمعه يقول: ((... إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فان شرط الكلام الإفادة، ولايشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعمّ من الكلام إذ كلّ كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة))[٥٩].

ويسوق الدكتور مهدي المخزومي أكثر من تعريف، يظهر من خلاله منهجه في التسهيل وانصياعه لأسس الدرس اللغوي الحديث، فيقول عن الجملة، مثلا: ((هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبيّن المتكّلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنيه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع))[٦٠]. ويقول أيضا، ((هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه وليس لزاما أن يحتوي على العناصر المطلوبة كلها، فقد يكون من المسند إليه لفظا أو المسند لوضوحه وسهولة تقديره))[٦١].

فقد جعل الاستقلال (=الإفادة) أو (=حسن السكوت) شرطا في الجملة ما يعني أنّه مساو بينهما وبين الكلام، فضلا عن انّه يدخل في تعريفه مفاهيم توليدية تحويلية من كون الجملة تجول،أول الأمر، في ذهن المتكلّم وانتقالها بعد ذلك الى ذهن السامع، الأمر الذي يجعله قريبا من مفهومي (البنية العميقة) و (البنية السطحية) عند شومسكي. ونظرة اللسانيين العرب للجملة تعدّدت، كذلك، بتعدد اتجاهاتهم، غير أنهم مجمعون، ولو ضمنا، على ضرورة قيام الدراسة اللسانية على (الجملة)لا على (الكلام) والسبب في ذلك خشيتهم من الوقوع في خلط المفاهيم، فمصطلح (الكلام) عند الوصفيين واقع في ثنائية (سوسير) (اللغة والكلام). ولذا فالكلام هو أداء واقعي طبقا لصورة صوتية ذهنية، وهو ((التطبيق الصوتي والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة، أما الجملة فهي وحدة الكلام الصغرى، أو هي الحدّ الأدنى من اللفظ المفيد))[٦٢].

هذا،ويشترط الدكتور إبراهيم أنيس في الجملة حصول الفائدة بها وتمامها،يقول:((إن الجملة في اقصر صورها هي اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركّب من كلمة واحدة أو أكثر. كل الذي يجب أن يشترط الكلام –لئلا يكون لغوا_هو حصول الفائدة و تمامها))[٦٣].وهو باشتراطه (التمام)يخالف المنهج التحليلي الشكلي الذي يسقط هذه الفكرة من جدول عمله على التراكيب،وذلك لاتصالها بالمعنى،على ما اتضح ذلك عند(بلومفيلد).على حين يشترط الدكتور ميشال زكريا (حسن السكوت)عند حدي الجملة،فقد استلّ من (هاريس)تعريفا يقول فيه:((...تعريف الجملة،في إطار الألسنية،كوحدة كلامية مستقلة

يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدها))[٦٤].أي يحدها بداية ونهاية،أو،كما يقول هاريس،:((حيث قبله وبعده يوجد سكوت))[٦٥].وهو يريد بهذا السكوت السكتة الإجبارية التي تحصل بها الفائدة،لا السكتة التي تتمّ((بصورة اختيارية))[٦٦].

ويسوق الدكتور خليل عمايرة،بمنحاه التوليدي التحويلي،تعريفا للجملة التوليدية أو جملة النواة يشترط في تحصيلها حسن السكوت، وذلك حين قال:إنها((الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه))[٦٧].وإما إذا ما طرا عليها عنصر من عناصر التحويل،كالحذف والزيادة والتنغيم والحركة الأعرابية ((فإنها تصبح تحويلية))[٦٨].

وبهذا تكون نظرة العرب المعاصرين للجملة نظرة تكاد تكون توفيقية،لأنهم،وان اتجهوا إليها بمنحًى غربي، إلا أنهم اتفقوا،في أمور كثيرة،مع النحاة العرب على ما فرضته عليهم طبيعة اللغة العربية وخصوصيتها.وعلى أي،فان هذه النظرة،في مجملها وصفية وليست معيارية.

المبحث الخامس: تصنيف الجمل (الإشكال والصور).

إن التصنيفات المطروحة للجملة في الدراسات اللغوية،قديما وحديثا، لم تكن أسعد حظآ من مفهومها، فقد تباينت هي الأخرى كما تباينت مفاهيمها وحدودها، فالتقسيم التقليدي المعتمد لدى النحاة العرب هو التقسيم الذي قدمه العلامة ابن هشام في(مغني اللبيب)،فقد قسمها((إلى صغرى وكبرى)) فالكبرى((هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو((زيد قام أبوه))و((زيد أبوه قائم)) والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين السابقين. فالجملة الكبرى، عند ابن هشام، جملة يكون المسند فيها جملة. فهي جملة موسّعة تشتمل على وحدات اسنادية متعددة أي أنها تتركب من جملتين أو أكثر [٧٠] فهي ((الجملة المركبة على حد تعبير النحاة))[٧١].

أما الجملة الصغرى((فهي إسناد تابع ضمن تركيب اكبر متعدد الإسناد))[٧٢]. على أن الدكتور مهدي المخزومي والدكتور مازن الوعر يساويان بين(الجملة الصغرى)،(والجملة البسيطة) فبالحرف يقول المخزومي((الجملة البسيطة أو الجملة الصغرى على تعبير النحاة....))[٧٣]. ويقول الوعر((عُني ابن هشام بالجملة أية جملة صغيرة وبسيطة، هذه الجملة

البسيطة الصغيرة، يمكن أن تكون أما جملة كونية{اسمية} أو جملة فعلية...))[٧٤]. على حين ترى الدكتورة معصومة عبد الصاحب أن بين الجملتين اختلافا واضحا ((فالجملة البسيطة تركيب مستقل بنفسه ولا يدخل ضمن تركيب أكبر منه في حين أن الجملة الصغرى تركيب تابع لتركيب أكبر هو الجملة الأساسية))[٧٥]. وترى الباحثة أنه إذا نظرنا إلى تقسيم الجملة عند ابن هشام وتعريفه للجملة الكبرى والصغرى نجد شبها بينها وبين تقسيم التحويليين للجملة الأصلية والجملة المدمجة، وعلى هذا فالجمل الكبرى تشكل نوعا من الجمل المعقدة **Complex sentences** في حين تماثل الجمل الصغرى نوعا من الجمل المدمجة **Embedded sentences**[٧٦].

والذي أدى إلى احتراس الباحثة بقولها(نوعا من الجمل المدمجة) هو أن((الجمل التي صنفها قدماء النحاة العرب جمل لها موقع من الإعراب تماثل نوعا من الجمل المدمجة في النحو التحويلي، كما أن جملة الصلة هي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب يعدها التحويليون جملة مدمجة وبذلك فالجمل التي تقع تحت هذا المصطلح... هي:(١-جملة الخبر ٢ -جملة الصفة ٣ -جملة الحال ٤-جملة الصلة ٥ -جملة الإضافة ٦-جملة المفعول ٧-الجملة الشرطية)[٧٧].

ويذهب الدكتور مصطفى حميدة – من منظور(تماسكي)- إلى أن الجملة العربية لا تخرج في تقسيماتها عن نوعين لا ثالث لهما، وهما:[٧٨].

١- الجملة البسيطة، تلك التي تتضمن علاقة إسناد واحدة سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أو أحدهما أو لم تشتمل، وقد تكون العلاقة بين عنصري الإسناد في الجملة البسيطة علاقة ارتباط،[٧٩]نحو(زيد رجل كريم) وقد تلجأ العربية الى الربط بينها لأمن اللبس، نحو(زيد هو الكريم).

٢- الجملة المركبة، وهي التي تتضمن علاقتي إسناد فأكثر سواء اشتملت على متعلقات بعناصر الإسناد أم لم تشتمل وقد تكون العلاقة بين الإسناد أو الاسنادات علاقة ارتباط،ن نحو(يردد زيد دائما كلمة الله اكبر) وقد تلجأ العربية إلى الربط بينها لأمن اللبس، نحو(جاء زيد والشمس طالعة).

وهذا التقسيمات كلها تقسيمات نظامية، بمعنى أن هذه الأنواع تطرح السياق والعوامل غير اللغوية من حسابها،فالجمل حسب التجرد والانجاز – نوعان، هما [٨]:

١. جملة نظام، وهو شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في لغة ما.

٢. جملة نصية (=قولة) وهي – حسب نحاة النص ومحللي الخطاب – الجملة المنجزة فعلا في المقام، ما دفعهم إلى استعمال (القولة) أو (الجملة النصية) مكان (الجملة) أو (الجملة النظامية)، وهذا ما سنتناوله في حديثنا عن مكونات النص.

الفصل الثاني
من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص

المبحث الأول– مفهوم لسانيات النّص

لم تعد الجملة –كما يرى جون ميشيل آدم ويرى غيره كذلك– ((الوحدة القاعدية للتبادلات الكلامية والخطابية، بل النّص هو وحدة التبليغ والتبادل))[٨١]. فالسمة المميزة لهذا الاتجاه هو تجاوز حدود الجملة الى فضاءٍ أرحب وهو الفضاء النّصي، وقد عدّت الأستاذة خولة طالب الإبراهيمي التوجه الى النّص فتحاً جديداً في تاريخ اللسانيات الحديثة ((لأنه اخرجها نهائياً من مأزق الدراسات البنيوية التركيبية التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية البنيوي والدلالي والتداولي))[٨٢]، كما أنه نجح في ((الوصول الى ماهية النّص وعوامل تشكيله، فإنه بالتالي ليس منهجاً لغوياً فحسب، بل إنه يضمّ الى جانب الإجراءات التحليلية اللغوية إجراءات مماثلة تنتمي لمناهج أخرى بهدف الوصول الى رؤية أكثر موضوعية، ويعد بذلك أكثر المناهج المعاصرة تبلوراً وإفادةً من المقولات السابقة عليه واستيعاباً لإدراجها في منظومته العلمية))[٨٣].

فاللسانيات النّصية ليست دراسة أحادية الجانب، ولكن قامة معرفية تحتضن، أو قُل تحتضنه كل المناهج السابقة، لأن هذه اللسانيات نجحت في نسف ما أبتنته المدارس والمناهج السابقة من جدران وحدود شائكة بين الاختصاصات، ساعيةً الى دمجها بالوتائر

الحداثية، فهي تضم ((في إطارٍ واحد العديد من الإجراءات المنهجية الأخرى اللغوية والأدبية، فهناك إجراءات علم اللغة الوصفي بأقسامه المختلفة: المعجمية والصوتية والدلالية، وهناك أيضاً إجراءات نظرية السياق وتحليل الخطاب،ونظريات التلّقي والتفكيكية، بل والنظرية الإعلامية كذلك، باعتبار أن النّص فاعلٌ في المجتمع ومؤثر إيجابي في الجمهور))[٨٤]. إذ يتعايش فيه فروع معرفية كثيرة، فالمعايير النّصية التي يفترض بها أن تكون من شروط الحكم على النّص يتصل بعضها بالاسلوبية (التنّاص) وبعضها بالبلاغة (المقامية والإعلامية) وبعضها بمنتج النّص أو متلقيه (القصد والقبول) وذلك يوضح لنا أن نحو النّص يتكون من مجموعة من الفروع اللغوية والأدبية والنقدية والنفسية والاجتماعية وغير ذلك[٨٥].

يتضح هنا أن (تجاوز حدود الجملة) و(تداخل الاختصاصات)[٨٦] بتعبير (فاندك) أو (الهجنة النحوية)[٨٧] بتعبير (ديبو جراند) أو (عبر التخصصية)[٨٨] بتعبير صلاح فضل، هي أهم سمات هذا المبحث المعرفي الذي يعد من أحدث فروع علم اللغة الحديث، يُعنى بدراسة مميزات النّص من حيث حده وتماسكه ومحتواه البلاغي[٨٩]. ولعل من أكثر التعريفات تفصيلاً ما ساقه (ديفيد كرستيال) من أن لسانيات النّص (= نحو النّص): هو ((العلم الذي يبحث في سمات النصوص وأنواعها وصور الترابط والانسجام داخلها، ويهدف الى تحليلها في أدقِ صورة تمكننا من فهمها وتصنيفها ووضع (نحو خاص) لها، مما يسهم في إنجاح عملية التواصل التي يسعى إليها منتج النّص ويشرك فيها متلقيه أو هو الدراسة اللغوية لبنية النصوص))[٩٠].

المبحث الثاني– (مفهوم النص ومكوناته)

إن الزوايا التي ينظر منها الى النص متشعبة، وغاية في التعدد، حتى بلغت به مشارف الغموض والاعتياص، ومن ثم لم يحظ باتفاق العلماء والمختصين على تعريف له، ما انتهى بهم الى تعدد مفهومي يفوق ما كان عليه مفهوم الجملة من اختلاف واضطراب، ولكن رغم هذا التعدد، الذي يكدّر صفو النّص، فإن هذه المفاهيم –يقول صبحي إبراهيم الفقي– لا تخرج عن احد المعايير التالية[٩١]:

١- كونه منطوقاً أو مكتوباً.

٢- مراعاة الجانب الدلالي.

٣- مراعاة التحديد الحجمي (طول النّص).

٤- مراعاة الجانب التداولي.

٥- مراعاة جانب السياق، وهو متعلق بالمعيار السابق.

٦- مراعاة جانب التماسك وهو أهم المعايير التي يقوم عليها التحليل النّصي.

٧- مراعاة الجانب الوظيفي للنّص.

٨- مراعاة التواصل بين المنتج والمتلقي.

٩- الربط بينه وبين مفاهيم تحويلية، مثل الكفاءة والأداء... وغيرها.

١٠- إبراز كونه مقيداً.

إن النظرة المثالية للنّص تستدعي ان تندرج تحته كل هذه المعايير، كون النص ظاهرة شاملة. بيد أن أغلب التعريفات تكتفي بجوانب جزئية دون الجوانب الأخرى ((فبعض تعريفات النّص تعتمد على مكوناته الجملية وتتابعها، وبعضها الآخر يضيف الى تلك الجمل الترابط، وبعض ثالث يعتمد على التواصل النّصي والسياق، وبعض رابع لا يعتمد على الإنتاجية الأدبية أو فعل الكتابة (ولم يذكرها صبحي إبراهيم الفقي)، وبعض خامس يعتمد على جملة المقاربات المختلفة والمواصفات التي تجعل الملفوظ نصّاً؛ فيكون لديك حصيلة كبرى من التعريفات التي تقربنا من ملاحمه))[٩٢]. لذا فقد وردت له في الثقافة الغربية، والثقافة العربية المعاصرة التي تنحو منحىً غربياً، تعريفات كثيرة.

ومن هنا كان لزاماً أن ننبه على أمر بشأن ثقافتنا العربية المعاصرة، فإنه وفي ضوء ما قيل في النص وبنيته ودلالته وانفتاحه وانغلاقه، وتقييده وإنتاجيته في الغرب، سيتم توظيف هذه التصورات في الدراسات الأدبية العربية –تنظيراً وإجراءاً– بناءاً على ((ما جرى استعماله في الجامعات الغربية، وهو يختلف كل الاختلاف عمّا قدمته التصورات العربية القديمة، حيث

شُحِن بدلالات غربية غير التي أنتجتها الثقافة العربية في الماضي))[٩٣]. وهنا سنعرض أهم التعريفات –حسب المعايير التي يركز عليها كل فئة، ومن ذلك:

- تعريف هارفج، فهو عنده: ((ترابط مستمر للإستدلالات السنتجمية التي تظهر الترابط النحوي في النّص))[٩٤].
- ويعرفه (هلبش) بأنه ((تتابع متماسك من الجمل))[٩٥].
- وعند زيليخ هاريس –مؤسس العلم– ((تتابع من جمل كثيرة ذات نهاية))[٩٦].
- ويعرفه برينكر –مرحلياً–قبل أن يأتي بتعريف آخر– بأنه: ((تتابع متماسك من علاقات لغوية، أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل تحت أية وحدة لغوية أخرى))[٩٧] أشمل منها.
- والنّص عند فاينرش ((تكوين حتمي يحدد بعضه بعضاً؛ إذ تستلزم عناصره بعضها بعضاً لفهم الكل))[٩٨]. والمتأمل في هذه التعريفات يجد تركيزها على الخاصية المتعلقة بتركيب النص، كالامتداد الأفقي (النستجمية) والتماسك الشكلي والروابط بين وحداته، والتأكد على النهاية الحتمية، كونه أكبر وحدة لغوية، لا تنطوي تحت أية وحدة أخرى اكبر منها. وخلافاً لهذه التصورات نجد لـ(برينكر) تعريفاً يتراجع فيه عن موقفه الأول، حين يؤكد على التماسك النحوي فقط، إذ يردفه بتعريف آخر قائم على أساس دلالي، حين يقول: ((إنه مجموعة من القضايا أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري موضوعي، أو جملة أساس من خلال علاقات منطقية دلالية))[٩٩].

فهذا التعريف مصوغ على أساس دلالي بحت، لأنه يتخذ (القضية) أساساً في بناء النّص، ولم يتخذ مكوناً لغوياً آخر لأن مفهوم القضية مرتبط –أساساً– بعلاقات دلالية كبيرة. وسيتضح هذا الأمر عند كلامنا عن (مكونات النّص). وعلى الصعيد نفسه يحاول (فان ديك) بناء نحو توليدي للنص، منطلقاً من افتراض أساس دلالي موضوعي للنص، فيعرف النّص بأنه ((بنية سطحية توجهها وتحفزها بنية عميقة دلالية))[١٠٠] وافتراض بنية عميقة دلالية للنّص –عند فان ديك– يدعم الجوانب التالية[١٠١]:

١- التماسك الدلالي للنصوص، الذي يعد في رأيه ظاهرة تركيبية عميقة.

٢- إمكانية اختصار نّص في ملخص، في عنوان... الخ.

٣- إمكانية تذكر مضمون نص طويل حتى دون استخدام الوحدات المعجمية للنّص ذاته.

٤- إمكانية كتابة نصوص مختلفة ذات بنية عميقة دلالية مطابقة، كما في أشكال المحاكاة تقريباً، وفي المعالجة الدرامية أو السينمائية لرواية... الخ.

واستدعاؤه –هنا– لشومسكي واضح، في محاولة صياغة قواعد تكفل له حصر المعطى اللغوي، فهذه القواعد تمّكن ((في نحو شومسكي من حصر الجمل، وفي نحو (فانديك) من حصر النصوص، والهدف عند شومسكي إنتاج عدد لا نهائي من الجمل، وعند فانديك إنتاج عدد لا نهائي من النصوص، إلا أن الوصف لدى فانديك اعتمد على أسس دلالية منطقية لم ترد لدى شومسكي))[١٠٢]. وهو كذلك –فانديك– يقدم مفهوماً آخر للتماسك ليست له طبيعة نحوية فحسب، وإنما يرتكز على أساس دلالي محوري مجرد للنّص[١٠٣].

وبنقل مفردات شومسكي كالكفاءة والأداء والبنية العميقة والبنية السطحية والنواة وغير ذلك، يأخذ النّص سمته الدلالية ويتجاوز تلك التصورات التي حبسته بالتركيب والتماسك النحوي، ويحاول إبراز تماسكه الدلالي ووسائله.بقيّ أن نقف على الرؤى والتصورات التي تولى اهتماماتها بتداول النّص، والسياقات التي يَرد فيها والعمليات المشكلة له.

– يقول (شميث): ((على عكس الاتجاهات الداخلية الباطنية التي تعّرف النّص بالنظر الى مكوناته، فالآراء الجديدة تعتمد في نظر النّص على السياق الاتصالي، وما يتضمنه عملياً، وترى أن النصوص ليست سوى مجموعة من الرموز اللغوية المعبرة وأن وظيفتها إنما هي الاتصال الاجتماعي))[١٠٤].

فللنّص الأدبي سياق يحتضنه ويكون سبباً في تشكيله، وله وظيفة اتصالية، فيقول (شميت) في تعريفه: ((النّص هو كل جزء لغوي منطوق من فعل التواصل في حدث التواصل، يحدد من جهة الموضوع، ويفي بوظيفة تواصلية يمكن تعرّفها أي يحقق كفاءة انجازية يمكن تعرفها))[١٠٥].

وقد أدخل شميث –كما هو جلي في تعريفه– النصوص الشفوية في حيّز الدراسة، فالنّص في اللحظة الآنية لعملية التخاطب إنما هو كمٌ ((من منطوقات في وظيفة))[١٠٦]، أما كمّ المنطوقات التي يمكن عزلها عن السياق، فإنه يطلق على ذلك ((صيغة أو قالب النّص))[١٠٧]، والنّص –في هذه العزلة عن سياقه– يبدو وكأنه ((نّصٌ بلا وظيفة، بنية نظرية متضاربة في ذاتها...))[١٠٨].

ولذا لا يمكن تحليل هذه الصيغة المجردة من وظيفتها دون استدعاء سياقه، وإبراز الجانب الاتصالي فيه.

وبهذا المنطلق يعرفه هارتمان بقوله: ((علاقة لغوية أصلية تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي))[١٠٩]. إن اكتفاء هذه التصورات ببعض المعايير والوجوه النّصية دون المعايير الأخرى لا يضع في الاعتبار انعدام وجود تعريف يحاول بسعة نظره احتواء كل هذه الاعتبارات –اللغوية والدلالية والبراجماتية– لتبدو متكافلة؛ فإن النظر الى النص –من هذه الوجهة التكاملية– يحقق للسانيات النصية طموحها وسعيها للثبات والاستقرار مع إيماننا بأن حاجة هذا العلم للمزيد من الجهود، أمر في غاية المنطقية.

وممن احتوت تعريفاتهم كل تلك المعايير وجمعت كل الرؤى والتصورات السابقة، بحيث كانت من العمومية والاقتضاب ما يتّشوق إليه الأفق اللساني الحديث– تعريف (زسيسلاف واورزنياك) يقول: ((نفهم تحت (نّص) مكوناً لغوياً أفقياً نهائياً {نحوية النّص} مقصوداً به التطابق لواقعة التواصل {المقصدية} المختصة، يصير من خلال الدمج الانجازي {تداولية النّص} وأوجه التناظر الدلالية الموضوعية {دلالية النّص} والترابطات النحوية تتابعاً متماسكاً من الجمل))[١١٠].

فيكون الدكتور سعيد بحيري والدكتور الأزهر الزناد –جدّ– قريبين من هذا التصور، إذ يرى بحيري في النّص: ((أنه وحدة مترابطة تركيبية متماسكة دلالية ذات وظيفة اتصالية محددة ووحدة ذات بنية معقدة))[١١١]. ويرى الأزهر الزناد أنه ((يطلق النّص على كل الوحدات اللغوية ذات الوظيفة التواصلية الواضحة التي تحكمها جملة من المبادىء، منها الانسجام والتماسك والإخبارية))[١١٢].

إن الحديث عن النقلة الكبرى التي شهدتها اللسانيات الحديثة يقتضينا الحديث عن نتائجها الملموسة التي تجسدت بإشكالية (مكونات النّص) أو العناصر المشّكلة له، فهذه النتائج توقفنا على صلب هذه التحولات وتجلياتها التي تكون لدينا صورة تعد من أوضح الصور المعبرة عن ضيق الدرس اللساني بالجملة ونحوِها ذرعاً، وعن حاجته الى إيجاد مكونٍ آخر يقوم بأعباء هذه المرحلة من تأريخ علم اللغة، على كونه بديلاً ناجحاً عن مكّون الجملة الذي صرفت له الدراسات اللغوية جلّ اهتماماتها على مدى قرون، وهنا سنأتي للحديث عن هذه الإشكالية. تتألف العلامة اللغوية من أصوات (فونيمات) ولواصق صرفية (مورفيمات) ووحدات معجمية (لكسيمات) وهذه الوحدات المتدرجة من الأدنى الى الأعلى، تشّكل وحدات أوسع يضمها جميعاً، وهي الجملة أو القضية، ومن هاتين الوحدتين تتكون وحدة لغوية كبرى تدعى (النّص). فما يراد بمصطلح (مكّون) في الدراسات اللغوية هو ((الدور المنوط بوحدة من الوحدات ضمن وحدات أعلى منها، كما يشير الى دخول وحدة من وحدات البناء ضمن أخرى أكبر منها))[١١٣]. ومن هذا يُفهم تحت (مكّونات النّص): ((العناصر التي يتأسس عليها النّص))[١١٤]. أو الدور المنوط بكل عنصر من عناصره عند التحليل. وقد تنوع اهتمام الدارسين، باختلاف تصوراتهم لمفهوم النّص، حول أحقية إحدى هذه المكونات التي يتأسس عليها هذا الكيان اللغوي العابر لكل الوحدات التي دونها، فما هي،إذاً، أحق وحدة من مكوناته تستأهل لتكون وحدة صغرى يحلل من خلالها هذه البنية الكبرى المتمثلة بالنّص؟.

١- وحدات أصغر من الجملة، وهذا يقتضي أن وحدة لغوية أقل من الجملة، أو وحدة ليست من صنف الجمل، توفرت فيها مقومات أكسبتها النّصية، فعُدت، إذ ذاك، نّصاً بالاستناد الى أن الخاصية الأولى لتحديد النّص هي الاكتمال الدلالي والتواصلي، ولذا وجدت هذه الكيانات قبولاً عند من يرى أن ضرباً من التخاطب قائمٌ على ألفاظ من قبيل أسماء الأفعال وأسماء الأصوات أو على أقوال غيّبت منها بعض العناصر بالاختزال، على أن بعضهم أشار الى ضربٍ من النصوص في الأدب الألماني لا تتوفر فيها مقومات الجملة إذ هي راجعة من حيث التركيب الى المركب الاسمي(١١٥). إن تكوّن النّص على صيغة كهذه، مدعاةٌ ((الى التشكك في الحّد الذي يرجع النّص الى مقطوعة (**Sequence**) من الجمل المستعملة في عملية التواصل))(١١٦). ولكن سرعان ما يتلاشى هذا الشّك حين نرى أن تشكل النّص من صيغٍ

كهذه لا يعدو أن يكون حالة استثنائية، فالحدود والمفاهيم التي ترجع النصوص الى الجمل والقضايا تنّوه وتنّبه أغلبها الى ما تثيره قضية النصوص المتكونة على هذه الشاكلة من مماحكاةٍ وإشكالات.

٢- الجملة، إن حد النّص بأنه متتالية من الجمل يكاد يكون له الغلبة في الدراسات اللسانية، فعلى الرغم مما وجهَ الى هذا الاتجاه من نقود، إلا أنه يظل ذا سيادة على هذا المبحث اللغوي. وهنا ينبغي أن ننبه الى أمر من زهدَ من الدارسين مثل **-Sgall-** في اعتماد الجملة مكّوناً للنّص بدعوى أن النّصوص بنى منجزة (مستعملة) وأن (الجملة) ((كيانات مجردة معزولة عن السياق بمعنى أنها ليست مقيدة بأي زمان معين أو مكان معين))[١١٧].

ولذا طرحوا مفهوماً للنّص قائم على الأقوال (بتعبير جون لاينز) لا على الجمل، إذ لا وجود للنّص قبل الإنجاز (الإجراء)، فالأجدر في اتخاذه وحدة لتحليل النّص هي (القولة) ومعناها ((نتاج معنى الجملة والسياق))[١١٨].إلا أنك لست واجداً من يفهم الجملة -حين تتخذ وحدة لتحليل النّص- على أنها وحدة نظامية، كما أنك لم تجد من يعتبر النّص بنية مجردة أو شكلاً نظرياً (= نظامية) إلا عند من سارّ على هديِ التوليديين، فاعتبار النّص مكوناً من جمل ((جاء مرفوقاً دائماً بالتنصيص على كون تلك الجمل من قبيل الأقوال المنجزة بالضرورة في عملية تواصل، فلا قائل باعتبار النّص بنية مجردة متكونة من مواضع تملأ بالجمل إلا عند من كان من قبيل ما ذهب إليه الذين نسجوا على منوال الجملة في النّحو التوليدي، فأضافوا قاعدة إعادة كتابة بمقتضاها يتولد النّص من ضمِ جملة الى جملة))[١١٩].

بيدّ أن قضية طول النّص أغرت بعضهم الى التماس مكونٍ آخر، غير الجملة، في دراسة النّص وهو (مجموعات الجمل) بدل الجملة المفردة، فقد أشار (**Kukharenco**) الى أن الشكل المناسب لتمثيل مكونات النّص يكون على النحو التالي[١٢٠]:

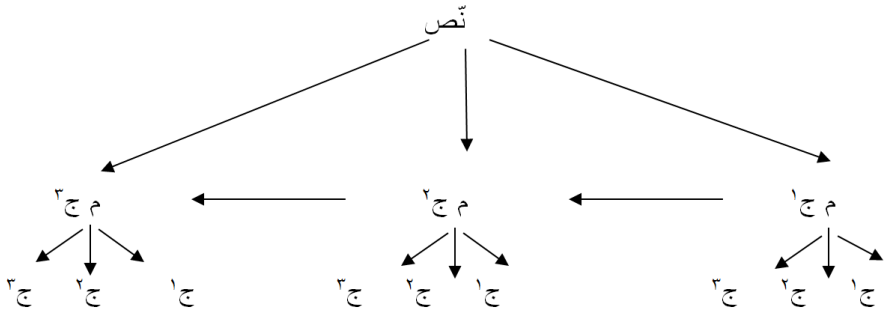

فيما أقترح (**Langlaben**) أن تقوم ثلاثية (النّص ومجموعة الجمل والجملة المفردة) مكان ثنائية (النّص والجملة) على أن هذه الثلاثية أضحت رباعية حين أدخل التمييز بين (الجملة البسيطة) و(الجملة المركبة)، لكون الثانية منهما مستوىً يوافق درجة أوغل في التركيب من الأولى، بحيث يكون النّص في تصوره وفق هذا الشكل[١٢١]:

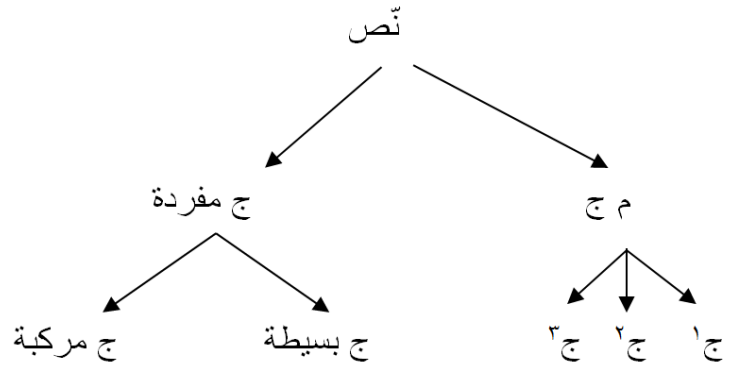

ذلك عن طول النّص، أما عن قِصرِه، فتقوم إشكالية (النص الأحادي الجملة) حجة في منتهى الخطورة على بطلان قيام مفهوم النّص وتشكّلها على الجملة، وكذلك ((على انعدام بنية متميزة للنّص، وبالتالي فأن النّص يفقد كل شرعيته في اعتباره من الوحدات اللغوية، اعتماداً على استواءه بالجملة الواحدة))[١٢٢]. إلا أنهم وجدوا لهذا المأزق مخرجاً حين اقترحوا أن هذا النّص (المتكون من جملة واحدة) جملة مقترنة بالسياق والتداول والاستعمال، فهي بتعبير

(جون لاينز) قول منجز وليست وحدة نظامية مجردة غير منجزة، ولذا فهي تأتي على إحدى الطرق التالية[١٢٣]:

١- جملة + تداول = نّص

٢- جملة + مقام = نّص

٣- قول منجز = نّص = جملة

ويذهب (جيرار جينات) الى أن (الإجراء) ينقل الجملة من الوحدة الى التعدد، فإنجاز القول ((يقتضي من المستلزمات أو مقتضيات الأقوال ما يقتضي واعتبار تلك المقتضيات والمستلزمات من قبيل الجمل المغيبة من اللفظ وعلى هذا النحو تنقلب أحادية الجمل إثنينية وتعدداً، فيتم الخلاص من مأزق النّص المستوي في جملة واحدة))[١٢٤].

٣- القضية، رأى بعض الدارسين أن قيام تحليل النّص على مكون الجملة، ما هو إلا تمثيل للبنية السطحية فيه دون أدنى اهتمام بتماسكه الدلالي (المضموني) ومفهوم القضية هنا يختلف عمّا يُراد به عند المناطقة من أنها جملة خبرية مفيدة أو قول لا يحتمل الصدق والكذب، أو أنه تعبير لفظي عن حكم[١٢٥]. إذ يرتبط مفهومها في لسانيات النّص بأحوال الموضوعات وليس بالمفاهيم المنطقية (الصدق والكذب) فمفهوم القضية ((يستخدم بطريقة مرنة جداً في الأدب المتخصص في التحليل النّصي ليدل في غالب الأحيان على أفكار من الأفضل أن ينظر إليها على أنها (تأكيدات) أو (جمل بسيطة) على حين أن هذا المصطلح في المنطق يستخدم ليمثل المعنى غير المتغير أو المعنى المستقل للسياق الذي تعبر عنه جملة ما))[١٢٦].

ولذا، وفي ظل وجود هذا البديل الناجح للجملة، كان حتماً اتخاذه وحدة للتحليل النّصي، فالجملة -يقول ايزنبيرج- ((لا يمكن أن تكون أساساً نظرياً مناسباً ومقبولاً لتفسير وقائع اللغة، ومن هذه الناحية يبدو أن المفهوم القضوي للنّص قد حُفِزّ بشكلٍ لا بأس به))[١٢٧]. على ما تقدم، فإنه ليس مجال النّص الصيغ والبنية السطحية، وإنما مجاله الدلالة كذلك، ولذا ((صارَ مفهوم القضية المفهوم المفتاح لهذا التصور، إذ يمكن في مصطلحات القضايا دراسة مضامين الجمل المفردة، وكذلك ربط هذه الوحدات ودمجها بمركبات قضوية ذات مراحل هرمية متباينة))[١٢٨]. ومن هذا الأساس تُفهم النصوص ((على أنها تتابع منظم من

قضايا تترابط من خلال علاقات قضوية متداخلة))[١٢٩].ومما وجِه صوب هذا التصور من مؤاخذات ما قاله محمد الشاوش من أن ((مثل هذا المنطلق لا يعتد إلا بالمحتوى ويهمل جميع الظواهر البنيوية التركيبية للنّص، ولا يكاد يلتفت الى ما يمكن أن تقوم عليه من وجوه التعلق بين المكونات ومستويات تركبها))[١٣٠].

بيد أن هذا المنطلق لا يبقى محطاً للنقد والمؤاخذة إذا ما انضم الى دراسة المحتوى والمضمون كل الظواهر البنيوية والتركيبية، وإلا فإن وحدتي الجملة والقضية في الواقع تتصلان فيما بينهما اتصالاً وثيقاً –وإن كانا لا يتطابقان واحداً الى واحد– إذ تمثلان طبقات مختلفة لبنية المنطوق، فالجمل هي الوحدات النحوية للبنية والقضايا هي الوحدات الدلالية للبنية[١٣١]، فحين يتعلق الأمر بالمستوى السطحي للنّص تكون الجملة ذات نجاعة في التحليل، أما ((على المستوى الموضوعي، فيتعلق الأمر بتحليل الربط الإدراكي {الانسجام} الذي يُنشأه النّص بين الأحوال (المضامين الجملية والقضايا) المعبر عنها في الجمل))[١٣٢].

بقيّ أن نقول إن اختلافهم حول هذه الوحدات (ما دون الجملة –والجملة– ومجموعات الجمل والقولة والقضية) وجدارة إحداها بالتبني للتحليل النصي، لإشارة عريضة الى استيعاب علم النّص جميع ((الصيغ التي تتكون منها النصوص))[١٣٣]. وقدرته على إدخالها حيّز الدراسة الإجرائية، التي معها تتلاشى هذه الخلافات.

المبحث الثالث – (من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص)

كانت الجملة موضوعاً لا حيادّ عنه في الدراسة اللسانية وعُدّت نهاية المطاف، أي أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف والتحليل اللغوي، وحتى عهدٍ قريب ظلت هذه الوحدة اللغوية مقولة اللسانيات الأساس، فهي نهاية المطاف في أي مستوىً من مستويات الدرس اللغوي، سواء من جانب التقعيد أو من جانب الوصف. أما الوحدات التي تعلوها فلم تنل عناية اللسانيين، فهي، في رأيهم، خارجة عمّا هو منوطٌ بها. وما أن اتخمت بحثاً ودراسة "تنظيراً وتطبيقاً" حد التذمر والملل حتى وجدت الجملة، آنئذ، نفسها في قلب مرمى الثائرين عليها بسهامهم، وتلقّت منهم ما كانوا يصبون إليه من تجاوزها، لعدم جدواها في وصف ظواهر اللغة الخارجة عن نطاقها الضيق ورأوا أنها لا تحقق هويتها إلا إذا كانت الى جانب جمل وتراكيب

أخرى، لذا فإن محاولة وصف الكلام من خلال الجمل هو إجراء غير مضمون النتائج، وعليه فلا بد من أن يكون موضوع الدراسة والوصف وحدة لغوية أشمل يكون من أهم خصائصها التواصل والحوار والاستقلال[١٣٤]. وهكذا يكون النّصيون قد بلغوا وحققوا هدفهم، بأن اعتمدوا وحدة للتحليل تتعداها في الدرس اللساني تكون أحّق به وأهله في التعرف على انتظام العناصر والوحدات اللغوية التي تتجاوزها ((الى مجموعة تتابعات كبرى تتصل بكلية النّص وبنائءه العام، عن طريق البحث في تلك الظواهر التي تتعلق ببنية النّص الكلية))[١٣٥]. فعلى صعيد العلاقات الداخلية في هذه الكتل وعلاقاتها بالسياق يقول (أريبول): ((إن بعض الوحدات اللغوية مثل الضمائر والروابط وأزمنة الفعل، لا يمكن دراستها والوقوف على كيفية أدائها لوظائفها، إذا وقفنا بالدراسة عند حدود الجملة، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك، والقول بان تحديد بعض هذه الوحدات (العناصر الإشارية) لا يمكن أن يتم إلا بالرجوع الى مقام التلفظ، أي الظروف المحيطة بإنتاج النّص))[١٣٦].

ومن أوجه النقد الموجهة إليها كذلك –يقول ميشيل ماييـر– ((إنها لا وجود لها منعزلة في الاستعمال الفعلي للغة، فهي دائماً محتواة في سياق التلفظ، وعليه فالجملة لا تحقق ولا تكتسب هويتها الحقيقية إلا في إطار الخطاب أو السياق، كما أن عملية عزلها هي نتيجة، وهي ممارسة مقصودة {مصطنعة لغايات مدرسية} وليست معطىً طبيعياً قائماً بذاته، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الكتب اللغوية تتمادى في دراسة الجمل ككيانات مستقلة منطقياً...))[١٣٧]. ومن هذا المنطلق يعلن (بول روبرتس) ((عن تشييع جثمان النُحاة))[١٣٨] تعبيراً وإيذاناً بانتقال ثقل الدرس اللساني من الجملة الى النّص. وبالرغم مما في قولة روبرتس من شعرية طافحة تنآى به عن الموضوعية المرتجاة منه، إلا أنها تصور الاقبال على هذا الناشيء الجديد وانها إقرارٌ بجدارته وجدواه في الدرس اللغوي والأدبي المعاصرين، من ضرورة إتباع منهج جديد في اللسانيات يكفل لنا الخروج عن بوتقة الاكتفاء بما هو لغويٌ فقط الى حيث التفاعل والتواشج مع العلوم الوثيقة الصلة به، بعد أن ثبُت ((أن الحدود التقليدية الضيقة للسانيات تتلاشى أمام التفاعل القوي بينها وبين العلوم ذات الصلة بها وهي علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة وعلم الحاسب الآلي والسميوطيقة والسيبرنطيقة والتربية والدراسات الأدبية، وينبغي للدراسات، إذا لم تتلاشى بسبب عزلتها من حيث هي حقل للبحث، أن تصبح علماً محورياً للخطاب

والاتصال))[١٣٩]. بعد أن ضيقت البنيوية والشكلانية عليهما الخناق وحصرتهما في حدود الجملة، يقول (بارت): ((إن الجملة في اللسانيات وحدة أخيرة في اللغة، وهذا يعني أن الخطاب لا يوجد إلا في الجملة، لأن الجملة هي القسم الأصغر الذي يمثل بجدارة كمال الخطاب بأسره، واللسانيات لا يسعها أن تتخذ موضوعاً أرفع من الجملة، لأن بعد الجملة ليس هناك جمل، لهذا من الحتمي أن يكون الخطاب، ذاته، منتظماً ضمن مجموعة من الجمل، فتغدو عبر هذا التنظيم رسالة تبعث بها لغة أخرى، متفوقة على لغة اللسانيين، لأن للخطاب وحداته وقواعده وقوانينه، لهذا يجب أن يكون الخطاب موضوع لسانيات ثانية))[١٤٠]. وبذا فجديرٌ بنا –إذا أردنا دراسة النشاط اللغوي الحقيقي لدى الإنسان، بحيث نراعي كل ما له علاقة بهذا النشاط– أن نتجاوز إطار الجملة ونهتم بأنواع النسيج النّصي التي يحدثها المتكلمون أثناء ممارستهم الكلامية، فالجملة، من هذا المنظور، ليست هي الوحدة القاعدية للتبادلات الكلامية والخطابية، بل النّص هو وحدة التبليغ والتبادل[١٤١]. وموقف الباحثين المعاصرين، ممّن اطلعوا على منجزات الدراسات النّصية، جاء مطابقاً لمواقف الغربيين فيرى الدكتور تمام حسان، في مقدمة ترجمته كتاب النّص والخطاب والإجراء، أن((الاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى: صوتية وصرفية، ولا بعرض الوحدات النحوية، وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي، أي بإنشاء نصٍ ما، وقد يطول هذا النّص ويقصر...))[١٤٢]. أما الدكتور سعد مصلوح، فبشاعرية لا تقل حرارة جذوتها عن التي كانت تعتمل وتتأجج في وجدان (بول روبرتس) يقول مصلوح: ((لقد استنفذ هذا النحو أغراضه واستهلك نفسه، واستهلكه أصحابه درساً وتدريساً بعد أن أنضجه أسلافنا حتى أحترق، وولجنا به نحن الى نفقٍ مظلم يستحيل معه أن نضيف إليه جديداً))[١٤٣]. وتعليقاً على هذه الإشادة الصريحة بعلم النّص يكتفي الدكتور أحمد عفيفي بالقول بضرورة نحو الجملة وحاجته الى واقعٍ علمي يناسبه، بحيث يتكيف مع حاجة العصر، لذا يقول ((ومن هنا لا نذهب مذهب من رأى أن نحو التقليدي –نحو الجملة– قد نضُج حتى احترق، وأن علينا أن نتجاوزه الى واقعٍ علميٍ جديد))[١٤٤]. وقريباً من سعد مصلوح يقف الدكتور محمد الأخضر الصبيحي، في شأن الجملة ونحوِها فيرى أن ((من الأسباب الأخرى التي دعّت إلى الانتقال بالبحث الى مستويات تتجاوز الجملة، هو أن هذه الأخيرة نالت كِفايتها من التمحيص والدراسة من جميع نواحيها، وأن

الوقت قد حان للانتقال الى دراسة ظواهر لغوية، هي النصوص بجميع أنواعها))[١٤٥]، فيما يرى الدكتور رابح بوحوش اقتصار كفاءة اللسانيات واللساني على تحليل الوحدة المفضلة لديهما، وافتقارهما الى سلاح بعيد المدى يطال ما هو أبعد من تلك الوحدة، فاللساني ((يشعر بارتياح أكثر وسط الجملة، وكلما اقترب من تخوم الخطاب من التحدث التام يكون غير مسلح لتناول الكل، فليس من بين مقولات اللسانيات مقولة تصلح لتحديد الكل))[١٤٦].

ولكن –وبكل ما تقدم– هل استطاعت تلك الرؤى والتصورات بهذه النقدات والمحاولات الجادة إيقاع الجملة ونحوها في مناطق الظلام؟.

الذي يبدو أن الجملة قد وطدت لنفسها، في النحو واللسانيات، أساساً قوياً صلداً، لا يمكن للنّصية، والحالة هذه، قلعه وإزاحته، الأمر الذي أدى بأصحاب المواقف السابقة الى مراجعة ما وجهوه صوب الجملة واضطرهم الى مهادنتها، لذلك –وبعد أن أطلق فانديك حكمه عليها بعدم كفايتها في استكناه الكتل اللغوية الكبرى التي تجاوزتها– نراه يتراجع عن ذلك الحكم ويحتاطُ فيه، إذ يقول: ((غير أن ذلك لا يعني رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من قيمتها أو التشكيك في صحتها))[١٤٧]. ويقول أيضاً: ((إن نحو الجملة يشكّل كمّاً غير قليل من نحو النّص))[١٤٨]. حتمٌ، إذاً، لكيما نؤثر السلامة من ردات الفعل القوية، أن نجمع بين الاتجاهين واللجوء الى القول: إن الصلة بين نحو الجملة ونحو النّص وثيقة، بهما تتحصل النظرة الكلية الى النّص، وليس لأحدهما أن يلغي الآخر فلا تبني الدراسات النّصية يلغي الدراسات التحليلية ((ولا تغنى الدراسات التحليلية عن الاعتراف بالدراسة النّصية))[١٤٩]. يقول (هورست ايزنبيرج): ((النّص وحدة ذات خواص تركيبية دلالية وبرجماتية، تفسر أساساً بالوسائل ذاتها التي نفسر بها الخواص التركيبية والدلالية والبرجماتية للجمل، وتستخدم (وحدة الجملة) أساساً لقياس بين الجملة والنّص، حيث يمكن أن توصف أو توضح القواعد المحددة لبناء النّص قياساً على النحو والدلالة والبرجماتية للجملة بوصفها قواعد خاصة بتركيب النّص ودلالته وبرجماتيته))[١].عندئذٍ لا مبرر لانفصال هذين الاتجاهين اللذين تربطهما وشائج وعلاقات متينة متواترة، فنّحو الجملة من مشتملات نحو النّص، وكل ما ينظوي تحت لسانيات الجملة هو بالضرورة منطوٍ تحت لسانيات النّص والعكس غير صحيح[١٥١].

فمن الدلائل التي يأتي بها النّصيون على هذا التداخل والتواتر بين المنهجين هو ((أننا لا نزال ننقل مصطلحات الجملة ونضيفها على النّص، وليس في هذا تمييز له، بل إن ذلك الأمر يقوي التداخل بينهما، وبذلك يفقد هذا العلم خاصيته الأساسية في تجاوز حدود الجملة))[١٥٢]. فبناء لسانيات مناسبة للنّص رهينٌ بما تعتمده من الأفكار والمفاهيم والتصورات التي انبنت على أساسها لسانيات الجملة، فقد كان التراث النّحوي بمثابة الصوى التي يسترشد بها علماء النّصية، فكان التراث النّحوي السابق الأساس الفعلي الذي بُنيت عليه هذه الاتجاهات النّصية، بكل ما تتسم به من تشعب في أفكارها وتصوراتها ومفاهيمها[١٥٣]. وبذلك فإن قواعد نّحو الجملة هي القواعد المؤسسة لنّحو النّص، دون أن يدّعيّ أحد بعدم الحاجة الى إضافات أخرى جديدة، وهذا يكفي لأن يرفض علماء النّصية فكرة طرح الجملة جانباً، لأن الحاجة الى نّحوٍ جديد لا يعني طرح إنجازات نّحو الجملة جانباً[١٥٤].

المبحث الرابع– بين لسانيات الجملة ولسانيات النّص

ثبُتت ممّا سبق العلاقة الوثيقة بين لسانيات الجملة ولسانيات النّص، ولم يكن بمقدور أحد أن يجزِم بحتمية فصلهما عن الآخر، غير أنه من دواعِ أكاديمية الوقوف عند الخصائص التي يمتاز بها هذان النّمطان من اللسانيات والنّحو بغية الخروج بمزيد من المبادىء التي تخص نمطاً دون الآخر، ومن ثم إدراك أوجه التشابه بينهما.

* المبادىء التي ينفرد بها نمط دون الآخر هي:

١– إن نحو الجملة جانح الى الاستقلال عن رعاية المقام، فهو يقوم بدراسة الجمل معزولة عن سياقها التواصلي[١٥٥]، أما لسانيات النّص فإنه يراعي في اشتغالاته على البنى اللغوية الجوانب الدلالية والتداولية التي غابت عن الدرس النّحوي السابق عليه[١٥٦]. ونرى أن هذا الكلام، إن صدُق على الشكليين، فإنه من الغبن والتّجني سحبه على الوظيفيين وذوي النزعة التداولية، لأن هذا الأمر أصبح محلَ شكٍ كبير وإلا فإن نُحاة الجملة –كما يشير الى ذلك (يول وبراون)– يعتمدون ضمنّاً على اعتبارات السياق والمواقف اللغوية[١٥٧]. هذا ويشير (ايزنبيرج) الى أن أحد الفروق بينهما يرتكز على أن جملاً –خلافاً للنصوص– يمكن أن تكون جيدة السبك نّحوياً، دون أن تكون تامة تواصلياً فالتمام التواصلي ليس من

شروط الصحة النّحوية بخلاف النّص الذي يكون التمام التواصلي شرطاً ضرورياً في جودة السبك[١٥٨]. ويضيف أنه ((توجد أفعال لغوية لا يمكن أن تكون أفعالاً قولية، أي لا يمكن أن يُنجز كل فعل لغوي داخل جملة))[١٥٩]. وخلافاً لذلك ((يمكن في نصٍ مكّونٍ من أكثر من جملة أن تنجز أفعالاً لغوية غير قولية))[١٦٠].

٢- إرجاع الجملة المركبة (في النّحو التوليدي التحويلي) الى مجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة، ما يجعلها عقبة أمام التوالي اللغوي[١٦١]، إذ يؤدي ذلك الى نموذج للغة تتم فيه العمليات بتحويل تراكيب الى تراكيب أخرى، ما ينتهي الى عدم تمكن النّحو والمعنى أن يتفاعلا في أثناء عملياتهما الخاصة[١٦٢]. يسوق (ديبو جراند) هذه الخصيصة لنّحو الجملة -وحصراً للنّحو التوليدي التحليلي- ليجعل منها تعلّةً يُهاجم من خلالها هذا الضرب من النّحو، هذا من جهة. وليقول كذلك باستحالة إجراء هذه العملية على النصوص، لأن النصوص لا يمكن حصرها بأشكال ومجموعات ثابتة.

٣- الاطراد[١٦٣]، وهو مبدأٌ حتمي ينفرد به نّحو الجملة، والاطراد هو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنها عُدّ شاذاً. أما نّحو النّص، فينأى عن الاطراد، لأنه يقيم اعتباراً للأسلوبية ومؤشراتها، فالتصرف اللغوي الفردي لا يمكن أن يأتي على نسق واحد مُطّرد، ومن أجل ذلك ظهرت ملامح نّحو النّص التي تعطي فرصة قوية للتدخل الذاتي في النّص[١٦٤].

٤- الإطلاق، فنّحو الجملة -خلافاً الى نّحو النّص- تطلق عليه القاعدة لتصدق على كل ما قيل أو سيُقال؛ فهي الحكم الذي يرد إليه كل كلام. أما النّص، فلا تتحكم فيه قاعدة قبل صياغته أو أثنائها، ومن هنا يكون الحكم دائماً بعد إنتاجه، وفي حالة التواصل الفعلي[١٦٥].

٥- المعيارية، إذ القاعدة في نّحو الجملة، تُعد أساساً للصحة والخطأ، ويستوجب مراعاة هذا الأساس عند النظر في أي قول[١٦٦].

((أما نّحو النّص فهو أبعد ما يكون عنه المعيارية لأنه نّحوَ تطبيقي غير نظري، ولا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النّص، وبعد أن يكون النّص حاضراً أو معرضاً لتطبيق النّحو عليه مستخرجاً من مادته))[١٦٧].

٦- الاقتصار، ويُراد به اقتصار نّحو الجملة ((على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة، دون تجاوزها إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك أو غير ذلك من الدلالات، أما نّحو النّص فالأصل فيه، كما هو واضحٌ من تسميته، أن يكون ميدانه النّص كاملاً دون تجزئته، ومن هنا كانت أهم ملامحه هي دراسة العلاقات بين أجزاء النّص كاملاً، مع الاختلاف الشديد في كيفية تقسيمه[١٦٨]).

٧- هذا، ولعلماء النّص جملة معايير وصفات يستقل بها النّص عن الجملة ولسانيات النّص عن لسانيات الجملة تتمثل بمعايير تزول عن المعطى اللغوي (نّصيته) إذا تخلف عنه أحدها وهي معايير معايير تشكل مباحث نّحو النّص وأهم خصائصه، وهي كما طرحها (ديبو جراند وزميله) سبعة، إلا أن المعيارين الأولين منهما يُعدان من المبادىء التي يشترك فيهما نّحو الجملة ونّحو النّص وهما الاتساق والانسجام، على حين تعد الخمسة الباقية مبادىء تفصل بين مجالي الجملة والنّص وهي[١٦٩]:

١- الإعلامية

٢- المقبولية

٣- المقصدية

٤- الموقفية

٥- التّناص

* المبادىء التي يجتمع عليها كلا النّمطين (الجملة والنّص) و(لسانيات الجملة ولسانيات النّص):

كان ما تقدم أبرز ما تختلف فيه وعليه الجملة عن النّص، ونّحو الجملة عن نّحو النّص، فيما رصده علماء النّصية، غير أن أوجه الاختلاف لم تصرف الأنظار عن وجود أوجه اتفاق جوهرية يجتمع عليها الاثنان، ذلك انه ((لمّا كانت النصوص والجمل -ايضاً- هي أشكال تحقيق اللغة الإنسانية، فإنه ليس من المستغرب إذا ما قرر مراراً أن لها أوجه اشتراك

كثيرة))[١٧٠]. ولعل أهم هذه الأوجه هو اتفاق النّمطين على صفتّي (الاتساق) و(الانسجام) اللتين تتضحان بالآتي:

١- الاتساق (Cohesion) وينصب هذا المعيار على ((الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي))[١٧١]. فكلا النمطين يحللان البنية، ويستهدفان فيها الرتابة والانسياب ((بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي))[١٧٢]. وعندئذٍ يمكننا تقويم سطح هذه البنية ((وفق جودة السبك))[١٧٣].

٢- الانسجام (Coherence) وهو معيار متصل بالمعاني، إذ يرصد ((وسائل الاستمرار الدلالي، في عالم النّص أو العمل على إيجاد الترابط المفهومي))[١٧٤]. ويُعد هذا المعيار من أهم المعايير النّصية، لكونه يربط بين البنيتين (السطحية والعميقة) في النّص بآيةِ أن الدلالة تعمل على تحفيز الائتلافات اللغوية وكيفية تماسكها.

إن اشتراك نّحو الجملة ونّحو النّص في أهم معيارين من معايير النّصية (الاتساق والانسجام) يبطل الآراء الداعية الى الفصل بينهما بحجة أن كلاً منهما ينتمي الى حقل يختلف فيه عن الآخر، بل الحق أن نقول إن كلا النّمطين أو الحقلين يكمل أحدهما الآخر وتجمعهما علاقة تكاملية، وهذا ما يؤكده الدكتور تّمام حسان بقوله: ((إن نّحو النّص لا يرفض نّحو الجملة رفضاً مطلقاً، إنّما يقف به عند هذا الحد تاركاً له العلاقات داخل الجملة الواحدة، ومتجاوزاً ذلك إلى مسرح النّص عل اتساعه))[١٧٥].

الخاتمة

ولعلّ أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها عبر هذا البحث:

١- اتضح، ممّا سبق، عدم استقرار الاتجاهات اللغوية–على اختلاف العصور والمدارس – على مفهوم واحد للجملة،وذلك عائد إلى اختلاف زوايا النظر والمناهج التي ينطلق منها المختصون. ما أدى بهم إلى إفراز ما لا حد لها من الأبحاث المسلّطة على الجملة ومفهومها، فحال دون وصولهم إلى برّ يستقرّون عليه، بغية توحيد زوايا النظر.

٢- يبدو أنّ النظرة النحوية البلاغية أو البيانية،في تراثنا العربي، كانت قد قاربت قضايا مهمة تدخل في صلب الاتجاه النصي المعاصر.

٢- كان معربو القرآن الكريم أقرب النحويين إلى قضايا نحو النص، فقد تجاوزوا حدود الجملة تجاوزا فاعلاً إلى الفضاء النصي الذي يجسده القرآن الكريم.

٣- تعدّ المدرسة التوليدية التحويلية بمثابة آخر اتجاه يذود- وبقوة- عن الإرث اللغوي الذي جعل من الجملة نهاية المطاف، وأحق وحدة للتحليل والممارسة.

٤- تعدّ مدرسة (براغ) من أقرب المدارس اللسانية الحديثة التي استطاعت أن تعالج قضايا لسانيات النص،وذلك لأنها نجحت في إدخالها عناصر غير لغوية في عملها على المعطى اللغوي كحالة المتكلم وحالة المخاطب والسياق الحاف وغير ذلك.

٥- يبدو أن الهدف الأساس من نشأة لسانيات النص هو تجاوز حدود الجملة إلى الفضاء النصي، وهذا يقتضي التوجه إلى المعطى اللغوي، عبر التوسل بكل أطراف العملية الاتصالية،بحيث يراعى في ذلك كل ما يمتّ بصلة- قريبة كانت أو بعيدة – إلى هذه العملية.

٦- أن تجاوز حدود الجملة لايعني – بالضرورة – إيقاع الجملة ونحوها في الظلّ، إذ لا تزال المنطلقات التي ينطلق منها نحاة النص ومحللو الخطاب شديد الصلة بالمنطلقات التي افرزها الدرس النحوي القديم والمعاصر. فكان أن لجأ نحاة النص ومحللو الخطاب، إلى تعديل وجهات نظرهم بشأن الجملة، ما ألجأهم إلى المهادنة التي تقضي التريّث في إصدار إحكام اقصائية تجاه الجملة ونحوها.

٧- أن اختلاف نحاة النص ومحللي الخطاب حول جدارة إحدى المكونات المطروحة بالتبني، يشكل عندنا إشارة عريضة إلى استيعاب علم النص جميع المكونات، ومدى قدرته على هضمها وإدخالها حيز الدراسة التي تتلاشى معها جميع هذه الخلافات. لأن هذه المكونات. وان طرحت بوصفها ردّة فعل على الجملة ونحوها، إلا أنها – مع ذلك – ظلت مشدودة إليها.

هوامش البحث

١- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة/٢٠٩.

٢- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند/٨٨.

٣- معجم مقاييس اللغة، مادة (جمل) ٢٠٨/٢.

٤- اللسان، مادة (جمل) ٢٠٩/٢.

٥- م.ن، مادة (جمل) ٢٠٩/٢.

٦- معجم مقاييس اللغة/٢٠٨.

٧- اللسان،، مادة (جمل) ٢٠٩/٢.

٨- ينظر كتاب التعريفات، للشريف الجرجاني /٢١-٢٢.

٩- اللسان،، مادة (جمل) ٢٠٩/٢.

١٠- الكتاب،لسيبويه ٢٣/١.

١١- ينظر الدلالة الزمنية للجملة العربية في القرآن الكريم، نافع علوان الجبوري/٤٥.

١٢- المقتضب، لأبي العباس المبرد ٥٥/١.

١٣- الخصائص،لابن جني ١٨/١.

١٤- م..ن ٢٠/١.

١٥- م.ن ٢٧/١.

١٦- ينظر في هذا الصدد التراث اللغوي العربي، تأليف بوهاس وزميليه/٩٤

١٧- المفصل في صنعة الإعراب،للزمخشري (٥٣٨هـ) /٦

١٨- شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١.

١٩- شرح الرضي على الكافية ٨/١.

٢٠- مغني اللبيب، لابن هشام ٥/٢.

٢١- م-ن٢/١٦

٢٢- ينظر مبادئ اللسانيات،احمد محمد قدور/٢٩٦

٢٣- اللغة العربية معناها ومبناها،د-تمام حسان/١٦

٢٤- إعراب النص دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب،د-حسني عبد ا لجليل/٣٥

٢٥- علم اللغة النصي،صبحي إبراهيم الفقي/٤٩

٢٦- التراث اللغوي،بوهاس وزميليه/٩٤

٢٧- ينظر أعراب النص/١٣

٢٨- في كتابه (نحو النص نقد نظرية وبناء أخرى)يطلق الدكتور عمر أبو خرمة،على الجمل التي يتم فيها الإسناد_بمعزل عن المتعلقات والفضلات-مصطلح (نحو الجملة)وهو مصطلح يطلقه نحاة النص ومحللو الخطاب على (علم النحو)بصورة عامة.وأما الجمل التي تمّت بكل عناصرها _المسند والمسند إليه والمتعلقات والفضلات_فيطلق عليها أبو خرمة مصطلح (نحو ما فوق الجملة)وهو مصطلح يراد به عند نحاة النص ومحللي الخطاب (نحو النص أو تحليل الخطاب)لا غير.هذا ويزعم الدكتورابو خرمة أن الجرجاني _في نظرية النظم_يقدم نظرية جديدة في النحو العربي تقوم على أربعة اجزاء،وهي:(نحو الجملة_ونحو ما فوق الجملة_ونحو الاختيار(ويقصد به نحو الأسلوب)_ونحو النص).وحاصل نظرته _التي لامجال هنا لتفصيلها_أن النحو العربي ينحصر في الجزأين الأولين،أي في (نحو الجملة_ونحو ما فوق الجملة. ينظر نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى /٤٤وما بعدها. وهنا نسال:أين يضع الدكتور عمر – مثلا-باب التوابع،وباب إعراب الجمل .ثم أين يضع جهود معربي القران الكريم،وجهود معربي الشعر العربي!.ولذا قدّمنا_نحن_التقسيم أعلاه.

٢٩- البسيط في شرح الجمل،لابن أبي الربيع(٦٨٨هـ)/٢٢٧.

٣٠- ينظر الكتاب١/٢٣.

٣١- إعراب النص/٥.

٣٢- الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،د- تمام حسان /٣١٠.

٣٣- أعراب النص٤١.

٣٤- التراث اللغوي العربي /٩٥

٣٥- البحث النحوي عند الأصوليين،مصطفى جمال الدين /٣٠٧.

٣٦- ينظر مبادئ اللسانيات،د- أحمد محمد قدور/٢٩٦.

٣٧- الجمل الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية شومسكي التوليدية التحويلية،د- معصومة عبد الصاحب /٢٩.

٣٨- م. ن /٢٩.

٣٩- ينظر علم لغة النص، سعيد بحيري /٣٧.

٤٠- ينظر الألسنية (عالم اللغة الحديث) ميشال زكريا /١٩٧-١٩٨.

٤١- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي،د- حسام البهنساوي /٩٤.

٤٢- م. ن /٩٤.

٤٣- ينظر الألسنية (علم اللغة الحديث) /١٨٨. والمقصود بالمؤلف المباشر والمؤلف النهائي، هو أن اللغة مؤلفة من وحدات تمييزية يظهرها التقطيع والتقسيم، فكل تركيب متكون من بناء متدرج فحين يتصدى(التوزيعيون) إلى عبارة (الأولاد يشاهدون التلفاز) بجزؤنها، أوّل الأمر، إلى مؤلفات مباشرة، فالجملة هنا متكونة من مؤلفين مباشرين هما: ١- الأولاد ٢- يشاهدون التلفاز. ثم يعرضونها لتجزئة أخرى للحصول على مؤلفات أخرى، وهي: ١- الأولاد ٢- يشاهدون ٣- التلفاز.وهذا المكونات تحليل بدورها إلى مؤلفات نهائية، لتكون على هذا النحو: ١- أل ٢- أولاد ٣- يشاهد ٤- ون ٥-أل ٦- تلفاز. ولعل الغرض من هذا التحليل هو إمكانية إجراء التعويض على(المحور

الاستبدالي) وذلك بوضع مفردة مكان أخرى أو وضع (مورفيم) مكان أخر دون المساس بالمكونات التي تشكل العبارة أو الجملة.

- ينظر مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور /٣٠٧.

٤٤- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي /٩٥.

٤٥- م. ن /٣٠.

٤٦- التركيب التحويلية في شعر الراعي النميري، إسماعيل حميد حمد أمين /٣٠.

٤٧- ينظر الألسنية (علم اللغة الحديث)/٢٦٧.

٤٨- ينظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،د. مازن الوعر/٣٢٦. وينظر مبادئ اللسانيات قدور /٣٢٦.

٤٩- نحو نظرية لسانية عربية /٦٥.

٥٠- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي /٩٥-٩٦.

٥١- لسانيات النص، ليندة قياس/٥٣.

٥٢- مبادئ اللسانيات أحمد محمد قدور /٢٩٨.

٥٣- ينظر مدخل إلى علم لغة النص و فولفجاج هاني همان/٢٦.

٥٤- مبادئ اللسانيات أحمد محمد قدور /٢٩٨.

٥٥- ينظر مدخل إلى علم لغة النص، فولفجاج هاني همان وزميله/٢٦.

٥٦- ينظر مبادئ اللسانيات / ٢٩٨-٢٩٩ نقلا عن (الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة) يحيى أحمد، مجلة عالم الفكر/٧١.

٥٧- ينظر مدخل إلى علم لغة النص،هاني همان وزميله /٢٦.

٥٨- النحو الوافي، عباس حسن ١/١٥-١٦.

٥٩- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي/٤.

٦٠- في النحو العربي(نقد وتوجيه)مهدي المخزومي/٣١.

٦١- م.ن/٣٣.

٦٢- بناء الجملة العربية، محمد حماسة/٣١.

٦٣- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس/٢٦٠-٢٦١.

٦٤- الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) د. ميشال زكريا /٢٤.

٦٥- م.ن/ ٢٤ (الهامش).

٦٦- م.ن/ ٢٤ (الهامش).

٦٧- في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، خليل عمايرة/٨٧.

٦٨- م. ن/٨٧.

٦٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٣/٢.

٧٠- ينظر الجمل الفرعية في اللغة العربية/٤٧. كذلك نحو نظرية لسانية عربية/٣٣.

٧١- م.ن/٣٣.

٧٢- في النحو العربي(قواعد وتطبيق)مهدي المخزومي/٢٢٦.

٧٣- الجمل الفرعية في اللغة العربية/٤٩.

٧٤- نحو نظرية لسانية عربية/٣٤.

٧٥- الجمل الفرعية في اللغة العربية/٥٠.

٧٦- م.ن/٥٠

٧٧- م.ن/٥٢.

٧٨- ينظر نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د.مصطفى حميدة/١٤٦ ومابعدها.

٧٩- والمقصود بالربط وجود رابط شكلي، أي وجود (ربط غير مباشر)،مثل الربط بين الجمل المرتبطة بإحدى أدوات العطف.وأما المقصود بالارتباط، فعدم وجود رابط شكلي أي وجود (ربط مباشر) وذلك لأن العلاقة بين المترابطين وثيقة تشبه علاقة الشئ بذاته، وعندئذ يستغنى عن الأداة الرابطة.مثل الجملة الواقعة نعتاً لنكرة.

٨٠- ينظر نسيج النص، الأزهر الزناد /١٤. كذلك أصول تحليل الخطاب محمد الشاوش ١/٥٧-٥٨. كذلك المعنى وضلال المعنى محمد يونس علي/١٣٩.

٨١- مبادئ اللسانيات، د.خوله طالب الإبراهيمي/١٦٨.

٨٢- م.ن/١٦٧.

٨٣- نظرية علم النص،د.حسام أحمد فرج/١٥.

٨٤- نظرية علم النص،/١٥.

٨٥- ينظر نحو النص، د.أحمد عفيفي/٧٧.

٨٦- إن وصف هدا العلم بأنه (متداخل الاختصاصات) جاء عنوانا لأحد مؤلفات (فانديك)وهو (علم النص مدخل متداخل الاختصاصات) ترجمة د.سعيد بحيري.

٨٧- إذ يصف (روبرت دي بوجراند) هذا العلم بأنه (نحو هجين) تتداخل فيه جملة اختصاصات.ينظر النص والخطاب والأجزاء/٣٠٠.

٨٨- ينظر بلاغة الخطاب وعلم النص،صلاح فضل/٢٩٣.

٨٩- ينظر لسانيات النص،أحمد مداس/٣.

٩٠- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د.نادية رمضان/٥.

٩١- ينظر علم اللغة النصي، د. صبحي إبراهيم الفقي/٢٩.

٩٢- نحو النص، أحمد العفيفي/٢١.

٩٣- المفاهيم معالم،د. محمد مفتاح/٣٠.

٩٤- علم اللغة النص، سعيد بحيري/١٣١.

٩٥- مدخل إلى علم اللغة النص، مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك/٦٢.

٩٦- م.ن/٦٢.

٩٧- علم اللغة النص، سعيد بحيري/١٣٢.

٩٨- م.ن/١٣١.

٩٩- م.ن/٦٥.

١٠٠- م.ن/٦٤.

١٠١- م.ن/٦٥.

١٠٢- علم اللغة النص، سعيد بحيري/١٧٧.

١٠٣- م.ن/١٣٢.

١٠٤- م.ن/١٤١.

١٠٥- مدخل إلى علم اللغة النص، واورزنياك/٦٧.

١٠٦- م.ن/٦٧.

١٠٧- م.ن/٦٧.

١٠٨- م.ن/٦٧.

١٠٩- علم اللغة النص، سعيد بحيري/١٣١.

١١٠- مدخل إلى علم اللغة النص، واورزنياك/٦٩. المعقوفتان وما بينهما من وضع الباحث.

١١١- علم اللغة النص، سعيد بحيري/١٣٢.

١١٢- نسيج النص، الأزهر الزناد/٥١.

١١٣- قضايا لسانية وحضارية، د.منذر عياشي/١٢٣.

١١٤- أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش ٨٧/١.

١١٥- م.ن١/٨٨.

١١٦- م.ن١/٨٨.

١١٧- المعنى وضلال المعنى، د. محمد يونس علي/١٣٩.

١١٨- م.ن/١٣٩.

١١٩- أصول تحليل الخطاب ١/٩٠.

١٢٠- ينظر م.ن ١/٩١.

١٢١- ينظر م.ن ١/-٩٢٩١.

١٢٢- ينظر م.ن /١/٨٤.

١٢٣- ينظر م.ن /١/٨٥. كذلك النص في مقابل الجملة لهورست ايزنبرج ضمن كتاب إسهامات أساسية في النحو والدلالة ترجمة د. سعيد حسن بحيري/١٦٤.

١٢٤- ينظر أصول تحليل الخطاب ١/٥٨.

١٢٥- ينظر في هذا الشأن:المنطق الصوري منذ أرسطو وتطوره المعاصر،د-علي سامي النشار/١٦٨.كذلك الفلسفة وقضايا اللغة،د-بشير خليفي /٢٨.

١٢٦- الخطاب والقارئ،نظريات التلقي وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة،د-حامد ابو احمد/١٧٠.وينظر-أيضا-اللغة والمعنى والسياق،جون لاينز/١١٧-١١٨.

١٢٧- النص في مقابل الجملة،هورست ايزن بيرج/١٦٠.

١٢٨- مدخل إلى علم النص،هاينه مان وزميله/٣٨-٣٩.

١٢٩- م-ن/٤١.

١٣٠- أصول تحليل الخطاب ١/٨٨.

١٣١- التحليل اللغوي للنص،كلاوس برينكر/٤٦.

١٣٢- م-ن/٤٠.

١٣٣- أصول تحليل الخطاب ١/٨٨.

١٣٤- ينظر انفتاح النص الروائي، د.سعيد يقطين. كذلك اللسانيات والدلالة،د.منذر عياشي/٢٠٥.

١٣٥- نحو النص، أحمد عفيفي/٦٥.

١٣٦- مدخل إلى علم النص، ومجالات تطبيقية، د.محمد الأخضر الصبيحي/ ٦٤-٦٥.

١٣٧- م-ن/٦٦.

١٣٨- النص والخطاب والإجراء/٥٦١.

١٣٩- م-ن/٧١.

١٤٠- اللسانيات وتحليل النصوص، د.رابح بوحوش /١٠٠-١٠١.

١٤١- ينظر مبادئ اللسانيات، خوله طالب الإبراهيمي /١٦٨.

١٤٢- النص والخطاب والإجراء، مقدمة د.تمام حسان/٤.

١٤٣- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، سعيد عبد العزيز مصلوح /٤٠٦.

١٤٤- نحو النص، أحمد عفيفي/٦٨.

١٤٥- مدخل إلى علم النص، الصبيحي /٦٦.

١٤٦- اللسانيات وتحليل النصوص، د. بوحوش /١٠١.

١٤٧- علم لغة النص،بحيري/٢١٨.

١٤٨- م.ن/ ٤٣.

١٤٩- النص والخطاب والإجراء، مقدمة د.تمام حسان/٤.

١٥٠- النص في مقابل الجملة،هورست ايزنبرج /١٦٤.

١٥١- ينظر نحو النص، أحمد عفيفي/٦٨.

١٥٢- علم لغة النص،سعيد بحيري/١٥٥.

١٥٣- م.ن/١١٨.

١٥٤- ينظر نحو النص، د عفيفي/٧١.

١٥٥- ينظر النص والخطاب والإجراء/١٢٩. كذلك تحليليل الخطاب تأليف (جيول) و (براون)/١٢٩.

١٥٦- ينظر العلاقات النصية، د.عمر عبد العاطي أبو عينين،ضمن كتاب بين نحوا لجملة ونحو النص/٦٣٧.

١٥٧- ينظر نحو النص، أحمد عفيفي/٧٢.

١٥٨- ينظر النص في مقابل الجملة،هورست ايزنبرج/٢٠٤.

١٥٩- م.ن /٢٠٢.

١٦٠- م.ن /٢٠٢.

١٦١- ينظر النص والخطاب والإجراء/٧٠.

١٦٢- ينظر نحو النص، أحمد عفيفي/٧٣.

١٦٣- ننوه إلى أن هده المبادئ من طرح د.تمام حسان الذي يرى أن المبادئ التي تفصل نحو النص عن نحو الجملة أربعة، وهي (الاطراد والمعيارية والإطلاق والاقتصار) ينظر نحو النص، أحمد عفيفي/٧٤، نقلا عن (نحو الجملة ونحو النص) محاضرة للدكتور تمام حسان / ١- وما بعدها.

١٦٤- ينظر نحو النص، أحمد عفيفي نقلا عن المصدر المشار إليه/١- وما بعدها.

١٦٥- ينظر نحو النص/٧٤، أحمد عفيفي نقلا عن المصدر المشار إليه.

١٦٦- ينظر م.ن/٧٤ نقلا عن المصدر المشار إليه.

١٦٧- ينظر م.ن/٧٤. ويلاحظ – هنا- أن اعتبارات (الاطراد والمعيارية والإطلاق) خارجة عن موضوع اللسانيات الحديثة، لأنه علم وصفي غير معياري وواقف من المعيارية موقف الضد، فلا يتصل بلسانيات الجملة بل يتصل بنحو الجملة،لأن النحو علم معياري. بخلاف مبدأ (الاقتصار) الذي يدخل ضمن لسانيات الجملة مثلما يدخل

ضمن نحو الجملة لأن كلا الاتجاهين يقتصر في عملها على بحث العلاقات في حدود الجملة.

١٦٨- نحو النص، أحمد عفيفي/٧٤-٧٥.

١٦٩- ينظر م.ن/٩٠. كذلك النص والخطاب والإجراء/١٠٣-١٠٤.

١٧٠- النص في مقابل الجملة،هورست ايزنبرج /١٩٤.

١٧١- نحو النص، أحمد عفيفي/٩٠.

١٧٢- النص والخطاب والإجراء/١٠٣.

١٧٣- النص في مقابل الجملة/١٩٤.

١٧٤- النص والخطاب والإجراء/١٠٣.

١٧٥- نحو النص، أحمد عفيفي/٩١.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: الكتب

١- إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة د.سعيد حسن بحيري، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٠.

٢- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، محمد شاوش، ط١، كلية الآداب بمنوبة، تونس ٢٠٠١م.

٣- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر ٢٠٠٠م.

٤- إعراب النص دراسة في أعراب الجمل التي لا محل لها من أعراب، د.حسني عبد الجليل يوسف،دار آفاق،القاهرة د-ت.

٥- الألسنية (التوليدية والتحويلية) وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) د.ميشال زكريا، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت ١٩٨٦.

٦- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، د.ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات وانشر والتوزيع-بيروت ١٩٨٥م.

٧- انفتاح النص الروائي،النص والسياق،سعيد يقطين،ط٢،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء -المغرب ٢٠٠١م

٨- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ط١،دار الرشيد للنشر-بغداد ١٩٨٠م.

٩- البسيط في شرح الجمل، عبدا لله بن أحمد الشهير بأب نابي الربيع (٦٨٨هـ)تحقيق عباد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦م.

١٠- بلاغة الخطاب وعلم النص، د.صلاح فضل،ط١، دار الكتاب اللبناني، بيوت ٢٠٠٥م.

١١- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد المطلب،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠٠٣م.

١٢- تحليل الخطاب، (ج يول) و (ج براون) ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٩٧.

١٣- التحليل اللغوي للنص، مدخل الى المفاهيم الأساسية والناهج، كلاوس برينكر، ترجمة حسن بحيري،ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠١٠م

١٤- التراث اللغوي العربي، تأليف بوهاس جيوم- كولوغلي، ترجمة محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة ٢٠٠٨م.

١٥- التراكيب التوليدية التحويلي في شعر الراعي النميري إسماعيل حميد حمد أمين، دار الراية للنشر والتوزيع – الأردن عمان ٢٠٠٩م.

١٦- الجملة العربية تأليفها وأقسامها،د. فاضل السامرائي – منشورات العلمي العراقي. بغداد،د–ت.

١٧- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، د.محمد إبراهيم عباده، ط١ منشأة المعارف – الإسكندرية – مصر ١٩٨٤.

١٨- الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية شومسكي التوليدية والتحويلية، ط١، دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة ٢٠٠٨م.

١٩- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى – بيروت – لبنان د–ت.

٢٠- الخطاب والقارئ نظريات التلقي وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة، الدكتور حامد أبو احمد، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية – الرياض، العدد(٣٠) يونيو ١٩٩٦م–١٤١٧هـ..

٢١- الدلالة الزمنية للجملة العربية في القرآن الكريم، د. نافع علوان بهلول الجبوري، ط،١و مركز البحوث والدراسات الإسلامية بغداد ٢٠٠٩م.

٢٢- شرح كافية ابن الحاجب،محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ) تحقيق أحمد السيد احمد، المكتبة التوفيقية،د–ت.

٢٣- شرح المفصل، لموقف بن يعيش (٦٤٣هـ) ط١، عالم الكتب بيروت د–ت.

٢٤- علم لغة النص المفاهيم و الاتجاهات، د. سعيد بحيري،ط٢، مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠١٠م.

٢٥- علم اللغة النصي بين النظري والتطبيق و دراسة على السور المكية،د. صبحي إبراهيم الفقي، ط١، دار قباء– القاهرة ٢٠٠٤م.

٢٦- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق نماذج من السنة النبوية،د. نادية رمضان، ط١، دار غريب للطباعة القاهرة ٢٠٠٤.

٢٧- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تون فاديك، ترجمة سعيد حسن بحيري،ط١، دار القاهرة للكتاب مصر ٢٠٠١م.

٢٨- علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عوض، ط١، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة ١٤١٠هـ.

٢٩- الفلسفة وقضايا اللغة، قراءة اللغة، قراءة في التصور التحليلي د. بشير خليفي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت ٢٠١٠

٣٠- في التحليل اللغويو منهج وصفي تحليلي (التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام) د خليل عمايرة، تقديم الاستاد سلمان حسن العاني،ط١، مكتبة المنار- الأردن ١٩٨٧م.

٣١- في النحو العربي (قواعد وتطبيق) د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان ١٩٨٦م.

٣٢- في النحو العربي (نقد وتوجيه) د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م.

٣٣- قضايا لسانية وحضارية، د.منذر عياشي، ط١، دار طلاس للراسات والترجمة والنشر.دمشق- سوريا ١٩٩١م.

٣٤- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، د.حسام البهنساوي،مكتبة الثقافية الدينية، مصر د-ت.

٣٥- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥،مكتبة الخانجي مصر ٢٠٠٦م.

٣٦- كتاب التعريفات للشريف الجرجاني،ط١،دارا حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت-لبنان ٢٠٠٣م

٣٧- لسان العرب،للإمام العلامة ابن منظور(٨١١هـ) طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة والاساتذة المتخصصين،دار الحديث القاهرة ٢٠٠٣م.

٣٨- -لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري،د- احمد،تأليف لينده قياس،ط١،مكتبة الآداب،القاهرة ٢٠٠٩م.

٣٩- -اللسانيات وتحليل النصوص،د- رابح بوحوش،ط١،عالم الكتب الحديث،اربد – الاردن٢٠٠٩م.

٤٠- اللسانيات والدلالة، د- منذر عياشي،ط٢،مركز الإنماء الحضاري – دمشق ٢٠٠٧م.

٤١- اللغة العربية معناها ومبناها، د- تمام حسان، ط٥،عالم الكتب- القاهرة ٢٠٠٦م. اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة د- يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة.

٤٢- مبادئ اللسانيات،د – أحمد محمد قدور،ط١، دار الفكر دمشق – سوريا ٢٠٠٨م.

٤٣- مبادئ اللسانيات،د – خولة طالب الإبراهيمي،ط٢،دارالقصبة للنشر –الجزائر ٢٠٠٠م.

٤٤- مدخل إلى علم لغة النص، فولفبحانج هاني همان وديتر فيهفجر، ترجمة د –سعيد بحيري،ط١،مكتبة زهراء الشريف – مصر ٢٠٠٤م.

٤٥- مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ٢٠٠٨م.

٤٦- مدخل إلى علم النص،مشكلات بناء النص،زتسيسلاف واورزنياك،ترجمه وعلّق عليه د- سعيد بحيري،ط٢،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،القاهرة ٢٠١٠م.

٤٧- معجم مقاييس اللغة،لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) طبعة جديدة مصححة وملونة،دار احياء التراث العربي بيروت ٢٠٠٨م.

٤٨- المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية،د- محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الإسلامي – بنغازي – ليبيا ٢٠٠٧م.

٤٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام جمال الين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) قدم له ووضع حواشيه حسن حمد،ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٩٨م.

٥٠- المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي،محمد مفتاح،ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب ٢٠١٠.

٥١- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨م) دار الجيل – بيروت د–ت.

٥٢- المقتضب، تأليف أبي العباس محمد بن يزيدا لمبرد (٢٨٥هـ) إعداد حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ١٩٩٩م.

٥٣- من إسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس،ط٣، مكتبة الانجلو المصرية– القاهرة ١٩٦٦م.

٥٤- المنطق الصوري منذ أرسطو وتطوره المعاصر، د.علي سامي النشار، ط١، المكتبة التجارية الكبرى – الإسكندرية –مصر ١٩٥٥م.

٥٥- نحو النص جديد في الدرس النحوي، د– أحمد عفيفي ط١، مكتبة زهراء الشرف – القاهرة ٢٠٠١م.

٥٦- نحو النص نقد نظر وبناء أخرى،د – عمر أبو خرمة ط١، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن ٢٠٠٤م.

٥٧- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د– مازن الوعر،ط٢، دار طلاس – سوريا – دمشق ١٩٩٢م.

٥٨- النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف عباس حسن،ط١، مطبوعات الأندلس العالمية بيروت – النجف الأشراف ٢٠١٠م.

٥٩- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، د– الأزهر الزناد،ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩٣م.

٦٠- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند ترجمة،د- تمام حسان، ط١، دارا لكتب –القاهرة١٩٩٨م.

٦١- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،د- مصطفى حميدة،ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر(لونجمان) مصر ١٩٩٧م.

٦٢- نظرية علم النص، رؤية منهجية في بناء النص النثري،د – حسام أحمد فرج،ط١، مكتبة الآداب القاهرة ٢٠٠٧م.

ثانيا: الدوريات.

٦٣- الاتجاه الوظيفي ودورة في تحليل اللغة،د- يحيى أحمد مجلة عالم الفكر- الكويت، المجلد(٢٠) العدد(٣) لعام ١٩٨٩م.

٦٤- نحو أجرومية للنص الشعري،دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة مصر، المجلد(١٠) العدد (١) (٢) لعام ١٩٩١م.

ثالثا: الندوات والمحاضرات

٦٥- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام محمد هارون، الكويت، جامعة الكويت ١٩٩٠م.

٦٦- العلاقات النصية، عمر عبد العاطي أبو العينين، بحث ضمن كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بين نحو الجملة ونحو النص، دار العلوم- جامعة القاهرة ٢٠٠٥م.

٦٧- نحو الجمل ونحو النص، محاضرة ألقاها د.تمام حسان في معهد اللغة العربية – بأم القرى- مكة المكرمة في الموسم الثقافي الصيفي ١٩٩٥م.

ABSTRACT

This research entitled "Exceeding the limits of the sentence" a subject for study, in which the researcher talked about the nature of the large movement witnessed by modern linguistics representing by exceeding the limits of the linguistic structure (the sentence) to the large linguistic structure to work on the linguistic given matter. This direction found in the (text) the most complete picture through which the tongue association process can be achieved that he made it his first subject matter for disclosing of the comprehensive laws of language and trying to combine among the aspects of the communicative process. Through this consideration, the research dealt with the concept of the sentence with the linguists and grammarians – Arabs and westerners. Also, the research dealt with the forms of sentences before dealing with the linguistic aspects of the text, discussing this large movement and its problems in the linguistic circles.